

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية الآداب والفنون

قسم الأدب العربي



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستير

تخصص أدب و حضارة عربية

دلالة الحذف في المرفوعات

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

بلخوان محمد كمال

إعداد الطالبة:

ناسي منى

الموسم الجامعي : 2015/2014

شكر و عرفان :

الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله

يسرني و أنا في هذا المقام أن أتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى كل من مدّ يد العون بإسداء نصيحة أو إرشاد و توجيه ؛ إلى كل من أسهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث ، و لا سيّما الأستاذ الفاضل: " بلخوان محمّد كمال " الذي تحمّل مسؤولية الإشراف على بحثي و تتبّع خطواته ، و الذي أفادني بملاحظاته و توجيهاته .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذة قسم الأدب العربيّ ، و أخصّ بالذكر:

شيخنا الفاضل ؛ الأستاذ " شهري محمّد " الذي أفادني هو الآخر بنصائحه و اقتراحاته،

و الأستاذ " لزعر مختار " امتنانا لما قدّمه لنا من دروس

و الأستاذ " عبد الله معمر " الذي زودني بمجموعة من الكتب التي خدمت هذا البحث بشكل كبير

كما لا يفوتني أن أشكر كلّاً من الأساتذتين : " زيتوني " و " فلوح "

و جزى الله الجميع عني خير جزاء

منى ناسي

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

((قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)) صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك ، جلّ جلالك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من اتّصف بالهيبة و الوقار، إلى من علّمني العطاء بدون انتظار

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى قدوتي ... إلى أبي العزيز

إلى من أنارت ظلمة حياتي، إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها،

إلى من عرفت معها معنى الحياة... أمي الحنوننة.

إلى أخويّ : أسامة و معمر ، وإلى أختي المحبوبة " نسرين "

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي إلى من تحلو معهن الحياة ، إلى من تميزن بالإخاء وتميزن

بالوفاء والعطاء، إلى ينبيع الصدق الصافي إلى من معهن سعدت برفقتهن في دروب الحياة

إلى فاطمة، زينب ، عبير، حنان ، نورة، سهير، عالية و زولا

مقدمة :

الأصل في النّظام اللّغويّ أن تذكر الألفاظ ، غير أنّ اللغة وفق سياقاتها اللّغويّة و أنظمتها البلاغيّة تلجأ إلى ضروب من الفنون البلاغيّة ، كالحذف على سبيل المثال . فالحذف ظاهرة لغويّة موجودة في العديد من اللّغات ، و تتجلى بوضوح في اللّغة العربيّة ، إذ تظهر بشكل بارز في النّص القرآنيّ، وفي كلام العرب - في شعرهم و نثرهم و أمثالهم و حكمهم - .

فمن الملاحظ أنّ العربيّة تلجأ إلى الحذف في كثير من السّياقات ، فتعبّر بذلك عن دلالات معيّنة أو بعبارة أخرى تحقّق أغراضا دلاليّة معيّنة ، والجدير بالذّكر أنّ الحذف ظاهرة واسعة تمتدّ فروعها عبر كثير من الأبواب ، فقد حظيت باهتمام كلّ من النحويّين و البلاغيّين ، فدخلت بذلك مجال النّحو و البلاغة و الدّلالة وغيرها من العلوم، وكان لكلّ علم من العلوم آراء تستحقّ وقفة مطوّلة، ومن الملاحظ أنّ هذه الآراء تتقارب أحيانا و تختلف أحيانا أخرى ، فقد تنوّعت طرائق النّحويّين في تقدير المحذوفات ، فقّدروا الحذف فيما كان عمدة من الكلام كما قدّروه فيما هو فضلة، فشمّل بذلك أقسام الكلمة الثلاثة؛ الاسم والفعل والحرف، وبالتالي قدّروه في المرفوعات والمنصوبات و المجرورات و المجزومات وفي أجزاء الجملة وأكثر من ذلك ... وتوسّعوا في ذلك حتّى أوشكوا أن يجعلوه أصلا من أصولهم وقاعدة من قواعدهم.

بينما اهتمّ البلاغيون بالأغراض التي يحقّقها الحذف والمقاصد التي يعينها النّاطق حين يجنح إلى الحذف ، فعناية البلاغيّين بهذه الأغراض بهذه الأغراض تفوق عناية النّحاة بها؛ ذلك أنّ النّحاة يعرضون عن ذكرها فصلا للدّرس اللّغويّ عن الدّرس البلاغيّ (البيانيّ) .

وقد وقع اختياري على موضوع " دلالة الحذف في المرفوعات - في الجملة الاسميّة نموذجاً " ، إذ حاولت من خلال هذا البحث الرّبط بين الدّراسات النّحويّة والدّراسات البلاغيّة لهذه الظاهرة ؛ فالأولى تعنى بالحذف لأنّه يرتبط بالتراكيب التي هي محور

الدّراسات النّحويّة ، والثّانية تهتمّ بالأغراض و الدّلالات التي يحقّقها الحذف ، معتبرة إيّاه نوعاً من أنواع المجاز ،فيما يخرج البحث عن حدود الحذف الصّوتيّ و الحذف الصّرفي اللّذين يتعاملان مع المحذوفات داخل بنية الكلمات وصيغها حتى لا يطول البحث. واقتضت صورة البحث أن تكون كالتالي : مقدّمة و فصلين وخاتمة ، جاء الفصل الأوّل بعنوان "دراسة استقصائية لظاهرة الحذف" ؛ وهو عبارة عن حديث عامّ حول ظاهرة الحذف، فتطرقت فيه إلى تعريف الحذف ، فلفظ الحذف أستعمل للدّلالة على عدّة معانٍ وسأقتصر على ذكر المعاني التي لها صلة بموضوع البحث ،وبيان موقف العلماء من هذه الظاهرة قبولاً أو رفضاً ،ثمّ أشرت إلى أبرز المصطلحات التي تداخلت مع مصطلح الحذف ، و الطّواهر التي حدّدها النّحاة ، كما أشرت إلى أغراض الحذف كما حدّدها البلاغيون مقسّمين إيّاها إلى عامة وخاصّة . أمّا الفصل الثّاني فكان تطبيقياً والذي جاء بعنوان: " دلالة الحذف في الجملة الاسميّة " ، إذ يعتري الحذف الجملة فيصيب أحد ركنيها ، إمّا المبتدأ وإمّا الخبر ، وتوقفت عند الغرض من حذف كلّ من المبتدأ و الخبر، و ما يحتمل النّوعين ، ثمّ انتقلت إلى الحذف في الجملة المنسوخة واستتباط الحكمة من هذا الحذف .

يقوم هذا البحث أساساً على محاولة الكشف عن أثر دلالات الحذف في المرفوعات ، وفي الجملة الاسميّة بالتحديد .

ولعلّ من بين أهمّ أسباب اختياري لهذا الموضوع هو ميلي الشديد للنّحو، وقد وجدت في القرآن الكريم مادة غزيرة ذات دلالات عميقة ومتجددة المعاني، كما أنّ بعض أسرار إعجازه يعود إلى الحذف وما يحقّقه من أغراض بيانيّة . لهذا استشهدت - في الغالب - بآيات من القرآن و بأبيات شعريّة. و قد وجدت في نفسي الرغبة الملّحة في دراسة هذا الموضوع على أمل أن أوفّق في هذا البحث.

وقد انطلقت في بحثي من الإشكالية التالية : ما هو الحذف ، وما هو الإضمار ؟

و هل هناك فرق بين هذين اللفظين ؟ و ماعلاقة التقدير بظاهرة الحذف ؟

هل للحذف معنى مقصود أم هو لمجرد تجنّب التكرار و لغرض الإيجاز ؟

فاعتمدت في بحثي منهجا يقوم على الوصف والتحليل، والذي حاولت من خلاله

الوقوف على أهمّ العناصر .

كانت هناك دراسات سابقة لظاهرة الحذف ، فقد كانت جهود علماء النحو والبلاغة

وعلماء التفسير بمثابة لبنة اعتمدت عليها ومن ثمّة كان لها الأثر في توجيه العديد

من الأفكار التي أثرت هذا البحث .

فقد اهتم بعض الباحثين بدراسة موضوع الحذف - قديما وحديثا - فشملت دراستهم

في الأغلب الجانب النظري في اللّغة والجانب الأصولي في الفقه .

واعتمدت في بحثي على مجموعة من المصادر والمراجع ، من أهمّها :

مغني اللّبيب لابن هشام الأنصاري ، الكتاب لسيبويه ، الحذف والتّقدير في النّحو العربيّ

لعلي أبي المكارم ، والحذف في النّحو العربيّ لتمام حمد عيد المنيزل .

الفصل الأول :

دراسة استقصائية لظاهرة الحذف

* تعريف الحذف: لغة واصطلاحاً

* موقف النحاة من ظاهرة الحذف

* الحذف بين الحقيقة و المجاز

* اصطلاحات متداخلة

* أسباب الحذف

* شروط الحذف

* أغراض الحذف

العامّة

الخاصّة

تعريف الحذف :

لغة :

وردت عدّة تعريفات لغويّة للحذف ، أذكر منها ما جاء في لسان العرب ،
 إذ يعرف ابن منظور الحذف بقوله: " حذف الشيء يحذفه حذفاً ؛ قطعه من طرفه ...
 و الحذف ما حذف من شيء فطرح "1
 وورد في أساس البلاغة في مادة (ح ذ ف) : " حذف ذنب فرسه إذا قطع طرفه...
 و زقّ محذوف ؛ أي مقطوع القوائم . و حذف رأسه بالسيف ؛ ضربه فقطع منه قطعة ،
 و حذف الأرنب بالعصا ؛ رماها بها "2
 ويقول الأزهري : تحذيف الشعر تطريزه و تسويته ، إذا أخذت من نواحيه
 ما تسوي به فقد حذفته .
 و أذن حذفاً ، كأنها حذفت أي قطعت ، و الحذف القطعة من الثوب ...
 و يذهب الجوهرى إلى أنّ حذف الشيء إسقاطه، ومنه حذفت من شعري ومن ذنب الدابة
 إذا أخذت . وفي الحديث : حذف السلام في الصلاة سنة؛ و هو تخفيفه و ترك الإطالة فيه.³
 وبتضح لنا من هذه التعريفات أنّ الأصل اللغويّ لمادة (ح ذ ف) هو دلالتها
 على الإسقاط، إذ أنّ إسقاط الشيء أو قطعه بمعنى واحد لأنّهما يعنيان أخذ جزء
 من شيء أو إلغاؤه.

1 - ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الرابع ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، ط - 1 ، د - ت ، ص 65 .
 2 - الزمخشري ، أساس البلاغة ، ج 1 ، تح : محمّد باسل عيون السود ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، ط - 1 ، 1998 ،
 ص 177 .
 3 - ابن منظور ، المصدر نفسه ، ص 65 .

اصطلاحاً :

بما أنّ اللّغة العربيّة كغيرها من اللّغات تخضع لقوانين التّطوّر ، فإنّ الألفاظ أيضا تسير وفق هذا التّطوّر ، لذا تنتقل من المعنى الحقيقي (المادي) إلى المجازي ، ومن التّجسيد إلى التّجريد ، وقد تطوّرت لفظة (حذف) إلى الاستعمال المجازي بعد أن كانت تقتصر على الاستعمال الحسيّ المتمثّل في إسقاط الشّعْر أو ذنب الفرس أو غيرهما ، لتدخل الاستعمال اللّغويّ فمستّ الكلام ؛ إذ أصبح الحذف يعني إسقاط جزء من الكلام و من ثمّ تحسينه و تهذيبه .

وقد تكلم سيبويه (ت 180 هـ) عن الحذف في مواضع متفرّقة من الكتاب حيث أورد له الأمثلة و ألمّ بأسبابه ، فهو يرى أنّ ضرورة الحذف تكمن في طلب الخفة على اللّسان أو لسعة الكلام والاختصار ، إلا أنّه أثناء تناوله لهذه الظّاهرة لم يبق على تسميّة واحدة ، فيسمّيه استغناءً حيناً و إضماراً حيناً آخر ، إذ يقول :

" و اعلم أنّ العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغني عنه مسقطاً من كلامهم البتّة ، و من ذلك استغناؤهم بـ (ترك) عن (ودع) و (وذر) ، باستثناء قوله عزّو جلّ : ((ما ودعك ربّك و ما قلى)) الضّحى - 3 .

و قول أبي الأسود : " حتّى ودعه " ، و اعتبرها سيبويه لغة شاذة¹ .

وقد خصّص في كتابه باباً (باب يكون فيه المبتدأ مضمراً و المبنيّ مظهراً)²

1 - ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني ، الخصائص ، ج 1 ، تح : عبد الحميد هندراوي ، منشورات محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان ، ط - 3 ، 2003 ، ص 278 .

2 - ينظر : سيبويه ، الكتاب ، الجزء الثاني ، تعليق : إميل بديع يعقوب ، منشورات محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، ط - 1 ، 1999 ، ص 129 .

ويتحدّث ابن جني (ت 392 هـ) عن الحذف في باب الشّجاعة العربيّة فيقول :
 " قد حذفت العرب الجملة و المفرد و الحرف و الحركة ، وليس شيء من ذلك إلا
 عن دليل ، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب " ¹

فيما يعرف عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) الحذف بقوله : " الحذف هو باب دقيق
 المسلك ، لطيف المأخذ عجيب الأمر ، شبيه بالسّحر ، فإنك ترى به ترك الذّكر أفصح
 من الذّكر ، و الصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ،
 و أتمّ ما تكون بيانا إن لم تبين " ²

فقد استفاد عبد القاهر الجرجاني من جهود العلماء السّابقة التي عنيت بظاهرة الحذف
 ليجعل من الحذف وسيلة للكشف عن أسرار النّظم و اعتبره وجها من وجوهه.

ويقول ابن تيميّة (ت 728 هـ) : " من محاسن لغة العرب أنّها تحذف من الكلام ما يدلّ
 المذكور عليه اختصارا و إجازا ... ولكن لا يسوغ ادّعاء الحذف إلا إذا دلّ عليه دليل " ³
 فقد اشتراط ابن تيميّة هو الآخر أن يكون هناك دليل أو قرينة دالة على وجود حذف.

و يعرفه علي أبو المكارم بقوله : " هو إسقاط لصيغ داخل النّص التّركيبيّ في بعض
 المواقف اللّغويّة ، وهذه الصّيغ يفترض وجودها نحويا ، لسلامة التّركيب و تطبيقا
 للقواعد ، ثمّ هي موجودة أو يمكن أن توجد في مواقف لغويّة مختلفة " ⁴

1 - ابن جني ، الخصائص ، ج 2 ، ص 140 .
 2 - عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تح : عبد الحميد هنداوي ، منشورات محمّد علي بيضون ، دار الكتب
 العلميّة ، بيروت - لبنان ، ط - 1 ، 2001 ، ص 100 .
 3 - هادي أحمد فرحان ، الدراسات اللّغويّة و النّحويّة في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيميّة ، دار البشائر الإسلاميّة ، بيروت -
 لبنان ، ط - 1 ، 2001 ، ص 384 .
 4 - علي أبو المكارم ، الحذف و التّقدير في النحو العربي ، دار غريب للطباعة و النّشر و التّوزيع ، القاهرة - مصر ،
 ط - 1 ، 2007 ، ص 200 .

ويتبين لنا مما سبق أنّ الحذف يدلّ على إسقاط أحد عناصر الجملة إن لم تكن جملة بأكملها شرط وجود ما يدلّ على الحذف، وهذا ما يضيف إلى السياق الكلامي قيمة فنيّة، تظهر من خلال إعادة بنية الحذف إلى صورتها الأصليّة بتقديم المحذوف ومقارنتها مع بنية الحذف .

ويقسّم النّحاة الحذف عادة إلى لازم وجائز، ويعنون بالحذف اللازم أنّه لا يجوز ذكر المحذوف، وإن كان يتحمّم تقديره لسلامة القواعد النّحويّة ، ويريدون بالحذف الجائز أنّه يجوز ذكره كما يجوز عدم ذكره، وأنّ ذكره وعدم ذكره سواء من حيث سلامة القاعدة النّحويّة ... ولعلّ مردّد هذا التّقسيم يعود إلى أسس منطقيّة كلاميّة لا لغويّة نحويّة، ما يدلّ على تأثرهم بالتّقسيم المنطقيّ للأشياء والعلاقات إلى موجود و معدوم.¹

موقف النّحاة من ظاهرة الحذف:

وبعدما عرفنا الحذف كظاهرة لغويّة وذكرنا أقسامه، وجب علينا في هذا المقام الإشارة إلى موقف العلماء و الباحثين من هذه الظاهرة؛ فقد اختلفت وجهات نظرهم من قضيّة الحذف أثناء تحليلهم ودراستهم للنصوص وانقسمت إلى ثلاثة مذاهب :

المذهب الأوّل: هو مذهب الإفراط ، ومن أهمّ ما يميّز به هذا المذهب المغالاة والمبالغة والإكثار من ادّعاء الحذف والتّقدير في تحليلهم للنصوص دون ضوابط موضوعيّة دقيقة ، وتوسيعهم دائرة الحذف بشكل كبير يخالف الحقيقة و الواقع ، حيث دخل في هذه الدائرة ما يتطلّبه المعنى و التّركيب وما لا يتطلّبه ، و حجّتهم في ذلك أنّ كلّ ما خالف القاعدة العامة من نصوص وجب تأويله حتّى ينسجم مع هذه القاعدة.²

ومن أصحاب هذا الاتجاه ابن مضاء الذي ينكر وجود الحذف ، ويرى أنّ النّحاة قدّروا الحذف تبعا لمقتضيات الأحكام النّحويّة الخاصّة بالتّراكيب دون أن يكون المعنى في حاجة إلى تقديراتهم ، وربّما يكون تقديرهم مخلا بالمعنى³

1 - ينظر: علي أبو المكارم ، المرجع نفسه، ص 245.

2 - ينظر: مصطفى شاهر خلوف ، أسلوب الحذف في القرآن الكريم و أثره في المعاني و الإعجاز ، دار الفكر للنشر والتّوزيع ، عمّان - الأردن ، ط - 1 ، 2009 ، ص 35،36 .

3 - ينظر: طاهر سليمان حمودة ، ظاهرة الحذف في التّرس اللّغويّ، الدار الجامعيّة للطباعة والنّشر والتّوزيع، الإسكندرية - مصر ، د - ط ، 1998 ، ص 26.

المذهب الثاني: مذهب التفريط ، وقد اتجه أصحاب هذا المذهب إلى نفي ظاهرة الحذف وإنكارها كليّة في تحليل النصوص ودراساتها، سواءً تطلّبه النصّ أم لا، وحبّتهم في ذلك أنّ الحذف يقوم على افتراض وجود عناصر في النصّ، ليس لها وجود في الواقع، وهم يرون بذلك أنّ فكرة الحذف والتقدير التي ادّعاها النحاة هي فكرة خاطئة قادمهم إليها منهجهم الفلسفي، وما زعموا أنّه محذوف من الأفعال أو الأسماء أو الحروف افتنّات على الجملة العربيّة وتحميل إيّاها ما ليس فيها.

المذهب الثالث : مذهب الاعتدال، فهذا المذهب اتّجاه وسط بين المذهبين السابقين، يرى أصحابه إثبات الحذف في المواطن التي يحتاج إليها المعنى و التركيب في النصّ، ونفي الحذف في المواطن التي لا يحتاج إليها المعنى و التركيب، وكان من نتيجة ذلك أن ضاقت دائرة الحذف وأصبح مقصوراً على الحذف الذي يتطلّبه التفسير اللّغويّ، وخرج منها الحذف الذي لا يتطلّبه التفسير اللّغويّ .¹

1- ينظر: مصطفى شاهرخلوف ، المرجع نفسه ، ص 35، 36 .

اصطلاحات متداخلة :

وقد تداخلت في النظرية النحوية العربية عدّة مصطلحات ذات مفاهيم دقيقة كانت لها صلة بظاهرة الحذف¹، نذكر منها : الإضمار ، الاستغناء ، الاتّساع ، الاختصار ، فيما يرتبط بظاهرتي التّقدير و التّأويل ... لذا ينبغي أن تدرس هذه الاصطلاحات لتحديد صلتها بظاهرة الحذف .

و يمكن ذكر هذه الاصطلاحات على شكل ثنائيات على النحو الآتي :

أولا - الحذف والإضمار:

بين الحذف و الإضمار خيط رفيع قلّما وقف عليه النّحاة، إذ خلطوا بينهما خلطا واضحا، فصار الحذف في مواضع من مقولاتهم إضمارا، و الإضمار حذفًا . وقد ثبت عن سيبويه أنّه وصف المحذوف بالمضمر ، إذ يقول : " هذا باب يكون فيه المبتدأ مضمرا و المبنيّ مظهرا ؛ و ذلك أنّك إذا رأيت صورة شخص ، فصار آية لك على معرفة الشّخص فقلت : « عبد الله و ربّي » ، كأنّك قلت : « ذاك عبد الله » ، أو : « هذا عبد الله » ، أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصّوت ، فصار آية لك على معرفته ، فقلت: « زيد و ربّي » ... " ²

فالملاحظ أنّ الحذف والإضمار صارا بمنزلة المترادفين، لا سيّما في التّطبيق النّحويّ، إذ يوحدّ بعض الدّارسين الحذف و الإضمار ، ويرون أنّ الإضمار لا يختلف عن الحذف في شيء، لأنّ في كلّ منهما تقدير ما لا وجود له في ظاهر النّصّ اللّغويّ³ وها هو عبد القاهر هو الآخر يخلط بين الحذف والإضمار حين يقول : " كما يضمرون المبتدأ فيرفعون، فقد يضمرون الفعل فينصبون " ⁴

1- دليّة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة - دراسة تحليلية - عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، د - ط ، 2011 ، ص 389.

2 - سيبويه ، المرجع نفسه ، ص 129 .

3 - دليّة مزوز، المرجع نفسه ، ص 389.

4 - عبد القاهر الجرجاني ، المرجع نفسه ، ص 100.

وظلّت المسألة على حالها حيث عبّر النحاة بالحذف حيناً و بالإضمار حيناً آخر،
وكانّهم أحسّوا بحدسهم اللّغويّ الفارق الدّقيق بين الحذف و الإضمار ، غير أنّهم لم يثبتوا
ذلك في التّطبيق¹

فقد أدرك النحاة المتأخرون الفرق بين الحذف و الإضمار ؛ فالإضمار أو الاستتار
هو أن يوجد في الصّيغة ما يدلّ على المضمّر أو المستتر ، أمّا في حالة الحذف فلا يشترط
أن يوجد في الصّيغة ما يدلّ على المحذوف ، بل يمكن أن يفهم من السّياق² .
و عليه فالإضمار أدقّ درجات الحذف ؛ إذ يخرج من التّرادف إلى التّدرج في الوظيفة ،
إذ أنّه درجة عليا من الحذف³ .

ومن بين الفروق التي ذكرها بعض الدارسين بين الحذف و الإضمار ما يلي :

- أنّ الحذف ما ترك ذكره من اللفظ و النّيّة لاستقلال الكلام بدونه ، أمّا الإضمار
فما ترك ذكره من اللفظ و هو مراد بالنّيّة .

- الحذف ما لا أثر له في الكلام كقولك : " أعطيت زيدا " ، فتقتصر على المفعول الأوّل
و يحذف المفعول الثّاني ، أمّا الإضمار فما له أثر في الكلام كقوله تعالى :

((واسأل القرية)) يوسف - 82 ؛ أي أهلها ، فترك ذكر الأهل وهو مراد ، لأنّ سؤال
القرية محال⁴

1 - دليلة مزوز ، المرجع نفسه ، ص 389 .

2 - ينظر: علي أبو المكارم ، المرجع نفسه، ص 202.

3 - دليلة مزوز، المرجع نفسه، ص 389 .

4 - مصطفى شاهر خلوف، المرجع نفسه ، ص 33، 34 .

وإذا ما عدنا إلى التعاريف اللغوية لهذين المصطلحين، وجدنا الفرق واضحا، فالحذف يعني القطع و الإسقاط ، في حين يعني الإضمار الإخفاء .
فما بين الإضمار و الحذف ما يعكس بين المنطوق والمخفي في النفس ، فالإضمار حذف لشيء لم يلفظ به بل بقي في النفس ، أما الحذف فحقيقته أنه ظاهر بيّن ، ثم أستعين على حذفه لأغراض بلاغية¹ .

ثانيا - الحذف و الاستغناء :

وقد ارتبط لفظ الاستغناء بالحذف في الاستعمال، إذ خلط النحاة بين هذين المصطلحين، فالاستغناء باب واسع، و كثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ² .
وقد عقد ابن جني في خصائصه بابا للاستغناء إذ يستشهد بقول سيويوه : « و اعلم أنّ العرب بالشيء عن الشيء حتّى يصير المستغنى عنه مسقطا ... و من ذلك استغناؤهم بـ (لَمَحَة) عن (مَلَمَحَة) و عليها كسرت (مَلَمِح) ، و بـ (شَبَه) عن (مَشَبَه) ، و عليه جاء (مُشَابِه) ... و كذلك استغنوا بـ (قُسي) عن (قُوس) فلم يأتِ إلّا مقلوبا ، و من ذلك استغناؤهم بجمع القلّة عن جمع الكثرة ؛ نحو قولهم : " أرجل " فلم يأتوا بجمع الكثرة ... و منه أي أيضا استغناؤهم بـ (اِسْتَدَّ) و (اِفْتَقَرَ) عن (شَدَّ) و (فَقَرَ) ...»³
ويتبين لنا ممّا سبق أنّ ابن جني عند إجرائه مقارنة بين الحذف و الاستغناء ، كان في معظم الأمثلة مستشهدا بمفردات استغنت بها العرب عن مفردات أخرى ، وهذا لا يتعلّق بالحذف الذي تعنى به الدراسة النحوية ولا حتّى البلاغية ، بقدر ما يتعلّق بعلم الصّرف ؛ إذ أنه أورد أوزانا استغنى بها العرب عن أوزان أو صيغ أخرى.

1 - دليّة مزوز ، المرجع نفسه ، ص 390 .

2 - علي أبو المكارم ، المرجع نفسه ، ص 200 .

3 - ينظر : ابن جني ، الخصائص ، ج 2 ، ص 278 ، 280

ومحور هذا التسويغ هو الربط بين الصيغ أو الأوزان التي لم ترد وبين صيغ أخرى وردت في اللغة . و هنا يمكن تحديد الفارق بين الحذف والاستغناء :

- الحذف - كما سبق وأشرت - هو إسقاط لصيغ داخل النص التركيبي في بعض المواقع اللغوية ، بينما الاستغناء هو محاولة لتبرير عدم وجود صيغ معينة أو أوزان خاصة في اللغة .

- تؤدي الصيغ المحذوفة دورا في التركيب في حالتها الذكر أو الإسقاط ، أمّا في الاستغناء فلا وجود لتلك الصيغ فضلا عن أن تقوم بدور ما ، فلا نجد في الاستغناء أي تأثير في التركيب للصيغة المهملة أو الوزن غير المسموع .¹

1 - ينظر: علي أبو المكارم ، المرجع نفسه ، ص 200 ، 201.

ثالثا - الحذف والأتساع :

يتحدّث ابن السّراج عن الحذف و الأتساع ، وقد جعل الأتساع ضربا من ضروب الحذف ، ثمّ ذكر الفرق بينهما ، فابن السّراج يجعل الحذف مختصّا بحالة حذف العامل و إبقاء المعمول على حاله ، أمّا في الأتساع فيتغيّر الباقي بعد المحذوف ليتناسب حكمه الإعرابي مع وضعه الجديد ، و هو ما يتّسق مع مواضع فصلّها في ثلاث نقاط :

1 - في المصادر

2 - بين المصادر و المضاف إليه

3 - في عدد المفاعيل ، و من بينها : المفعول له و المفعول معه .

فالحذف عند ابن السّراج يتضمّن حالة واحدة ؛ وهي حالة إسقاط العامل مع بقاء المعمول على ما كان عليه، أو بالأحرى ما كان له من حكم إعرابيّ ؛ أي حذف العامل مع بقاء أثره الإعرابي¹ . فعلى سبيل المثال قولك: " صبرا " ، فقد حذف العامل و المتمثّل في الفعل، والذي غالبا ما يكون فعل أمر مسندا إلى ضمائر المخاطبين إذ يحدّدهم السّياق ليتبيّن إن كان الفعل موجّها إلى المفرد أو المثني أو الجمع .

وبقي المعمول (صبرا) على ما كان له من حكم إعرابيّ و المتمثّل في نصبه.

وتخرج عن الحذف تلك المواضع التي جعلها ابن السّراج من قبيل الأتساع، إذ يتغيّر

فيها المعمول ليأخذ حكما جديدا ، مثل قوله عزّ وجلّ: ((وأسأل القرية)) يوسف - 82

إذ تغيّر الحكم الإعرابيّ لـ (القرية) من الجرّ إلى النّصب ، وقد سبق التفصيل في هذا المثال .

و مع هذا يمكن الاستغناء عن التفرقة التي ذكرها ابن السّراج بين الحذف والاستغناء

وذلك بأن نجعل الحذف يشمل حالتي تغيّر المعمول أو بقائه على ما كان له من حكم

إعرابيّ ، إذ أنّه هو نفسه يعترف بذلك ، حيث يقول: " الأتساع ضرب من الحذف "

1 - علي أبو المكارم ، المرجع نفسه، ص 201 ، 202 .

رابعاً - الحذف و الاختصار :

- يجعل النحويون الاختصار أساساً لتفسير عدد من الظواهر اللغوية، إذ هو جلّ مقصود العرب ، و عليه مبنى أكثر كلامهم ، ويرى السيوطي أنّ من أبرز هذه الظواهر :
- وجود الضمائر مع إمكان التعبير بالأسماء الظاهرة ، لأنّ الضمائر أخصر من الظواهر
 - الحصر بـ (إلا) و (إنّما) وغيرهما ، لأنّ الجملة فيه تنوب مناب جملتين .
 - العطف ؛ لأنّ حروفه وضعت للاستغناء عن إعادة العامل .
 - التثنية والجمع لأنّهما يغنيان عن العطف .

و من النحويين من يجعل الاختصار غرضاً من أغراض الحذف، أمثال سيبويه الذي يرى أنّ ضرورة الحذف تكمن في طلب الخفة على اللسان أو لسعة الكلام والاختصار. ويرى السيوطي (ت 911هـ) أنّ من بين الظواهر التي قام الاختصار بدور رئيسي في وجودها ظاهرة الحذف ؛ فيكون تارة بحذف حرف من الكلمة كـ (لم يك) و(لم أبل) ، و تارة بحذف كلمة ، وتارة بحذف جملة بأسرها وتارة لأكثر من ذلك ، ولهذا تجد الحذف كثيراً عند الاستطالة كحذف عائد الموصول فإنّه كثير عند طول الصلة قليل عند عدم الاستطالة.

صحيح أنّ الاختصار كان سبباً في وجود عدد من الظواهر اللغوية المختلفة ، ولكن الاختصار لم يكن السبب الرئيس في ظاهرة الحذف النحويّ ؛ ذلك أنّ الاختصار موقف نفسي لا لغويّ قد يؤثر في اللغة من جوانب عدّة ، في حين ينبع الحذف من محاولة النحاة تعليل الاختلاف بين الظواهر اللغوية والقواعد النحوية.²

1- علي أبو المكارم، المرجع نفسه ، ص 203.

2 - ينظر: المرجع نفسه ، ص 204.

خامسا - الحذف و التّأويل :

التّأويل هو محاولة إرجاع النّصوص التي لم تتوافر فيها شروط الصّحة نحوياً إلى موقف تتسم فيه بالسلامة النّحوية، فنلجأ إلى التّأويل في الحذف و التّقديم و التّأخير وغيرها من الظواهر اللّغوية من أجل إثبات صحّة القاعدة النّحوية؛ أي: تبرير الاختلاف الحاصل بين الواقع اللّغويّ والقاعدة النّحوية .

وعليه فإنّ الحذف أسلوب من أساليب التّأويل النّحويّ و أحد طرقه التي استخدمها النّحاة لتسوية هذا الاختلاف، ويكون هدف النّحاة بذلك إثبات سلامة النّصوص مع صحة القواعد.¹

سادسا- الحذف و التّقدير:

يعتبر التّقدير مظهرا من مظاهر التّأويل ، وهو يتخذ صورا شتى في النّحو العربيّ، وقد حاول بعض الباحثين تحديد صور التّقدير فذكروا:

- الجمل التي لها محلّ من الإعراب

- حكم المجرور بحرف الجرّ الزائد، مثل قوله تعالى: ((وما ربّك بظلام للعبيد)) فصلت - 46

- تأويل المعاني الشكلية لتوافق المعاني الدلالية ممّا يجعل أحكاما نحوية تترتب عن هذه المعاني المفترضة .

وفي مثل هذه المواضع نرى أنّ التّقدير مقصور على الحركة الإعرابية و إن اتّخذ صورا مختلفة إذ يتمّ التّقدير في الجمل لتأخذ حكما إعرابيا .

كما أنّ التّقدير يرتبط بالحركات الإعرابية ؛ إذ تقدّر الحركة في حالة البناء وما يتصلّ به من شبه.²

1 - علي أبو المكارم، المرجع نفسه ، ص 204 .

2 - ينظر: المرجع نفسه ، ص 205 ، 206 .

وثمة نوع آخر من التقدير لا يهدف إلى تصحيح الحركة الإعرابية ، وإنما يفترض وجود تراكيب لا وجود لها فعلا ، ولكنه مضطر إلى افتراضها بحكم التزامه بالقواعد سواءً افترض جملة بأسرها أو بعض أجزائها¹ وعليه يكون الحذف على صورتين:

الصورة الأولى: تقدير الجملة ، كتقدير جملة جواب القسم أو جملة جواب الشرط الصورة الثانية: تقدير أجزاء الجملة ؛ فيقتصر على أحد عناصر الجملة سواءً كان اسما أو فعلا أو حرفا، إذ " يقدر النحاة أنّ الحذف يتناول أقسام الكلمة الثلاثة : الاسم، الفعل والحرف ، و أنّ الحذف يتناول الاسم والفعل في مواقعهما المختلفة ، كما أنه يشمل الحروف على تنوعها² .

لما تناول النحاة ظاهرة الحذف بالدرس و التحليل توصلوا إلى عدة نتائج، منها:
- أنه ينبغي أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي ؛ وذلك كيلا يخالف الأصل، من وجهي الحذف ووضع الشيء في غير موضعه.

- ينبغي أن يقدر المقدر من لفظ المذكور إذا أمكن .
- ينبغي تقليل المقدر ما أمكن لنقل مخالفة الأصل³ .

1- ينظر: علي أبو المكارم، الحذف و التقدير في النحو العربي، ص 206 .

2 - المرجع نفسه، ص 287.

3 - المرجع نفسه ، ص 206 ، 207 .

ننتهي من هذا كله إلى تحديد الصلة بين الحذف والتقدير ، فهما يلتقيان في أنّ كلا منهما أسلوب من أساليب التأويل النحوي للنصوص اللغوية المخالفة للقواعد النحوية. و يتفقان أيضا في بعض مواضع الحذف إذ يتحتم تقدير المحذوف دون أن يكتفي بإعادة سبك النص الموجود أو افتراض إعادة صياغة المفردات .

ويختلفان في نقاط نذكر منها : أنّ الحذف يقتصر على حالة حذف العامل سواء بقي معموله على ما كان عليه من حكم إعرابي أو تغير ليتسق مع وضعه التركيبي الجديد، أمّا التقدير فإنه يتناول محذوفات أخرى غير العامل ، فهو يتناول حذف المعمول وحذف الجملة وغيرهما ، إضافة إلى أنّ الحذف مقصور على حالة افتراض سقوط أجزاء معينة من النصوص اللغوية المؤولة و المتمثلة في العوامل، فيما يشتمل التقدير على حالات الحذف وحالات أخرى لا حذف فيها .

وبالرغم من هذا الخلاف إلا أنه يمكن أن نجد بينهما أرضا مشتركة كفيلة بأن تعيد تشكيل الظاهرة فتحدّد أبعادها معًا ككل متكامل لا كاصطلاحين يختلف مضمونها بل كظاهرة واضحة الأبعاد تتبع في جوهرها من التلازم بين الحذف و التقدير ؛ إذ أنّ الحذف ليس إلا تقدير ما لا وجود له في اللفظ، كما أنّ التقدير- في مجاله الرئيس - ليس إلا حذف بعض أجزاء النصّ الكلامي في نظر النحاة¹.

1 - ينظر: علي أبو المكارم ، المرجع نفسه، ص 208 ، 209 .

الحذف بين الحقيقة و المجاز:

اختلف العلماء والباحثون في اعتبار الحذف من الحقيقة أو من المجاز

أو مشترك بينهما على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول :مذهب الحقيقة ،حيث اتجه أصحاب هذا المذهب إلى اعتبار الحذف من الحقيقة وداخل دائرتها ،وقد نقل إمام الحرمين (ت478هـ) عن بعضهم أن الحذف ليس بمجاز ،لان المجاز هو استعمال اللفظ في غير موضعه والحذف ليس كذلك ويذهب الزركشي (ت794هـ) إلى أن حذف المضاف ليس من المجاز ،لأنه استعمال اللفظ فيما وضع له ،ولان الكلمة المحذوفة ليست كذلك ، وإنما التجوز في أن ينسب إلى المضاف إليه ما كان منسوبا إلى المضاف .

وذكر السيوطي (ت911هـ) أن بعضهم جعل الحذف من أنواع الحقيقة¹ .

المذهب الثاني :مذهب المجاز ،حيث اتجه فريق من العلماء والباحثين إلى اعتبار الحذف من المجاز وداخل دائرته ،ونذكر منهم :

ابن رشيق (ت463هـ)الذي يرى أن الحذف داخل في دائرة المجاز.

ويذكر الزركشي أن المفهوم المشهور هو أن الحذف من المجاز ،ويذكر السيوطي أن بعضهم يجعل الحذف من أنواع المجاز .

المذهب الثالث: مذهب الاشتراك، إذ ذهب فريق آخر إلى اعتبار أن الحذف منه ما هو

حقيقة وداخل في دائرتها ،ومنه ما هو مجاز وداخل في دائرته ،فقد ذكر الجرجاني

أن الحذف منه ما هو حقيقة ومنه ما هو مجاز، ويكون الحذف داخلا في الحقيقة عندما

يتجرد التركيب بعد الحذف عن تغير حكم من أحكام ما بقي منه نحو : "زيد منطلق وعمرو"

فحذف الخبر هنا لا يدخل الكلام في دائرة المجاز، بل هو باق على الحقيقة، ويكون الحذف

داخلا في دائرة المجاز إذا تغير بعد الحذف حكم ما بقي من التركيب²،نحو قوله تعالى :

((واسأل القرية)) يوسف -82.

1-مصطفى شاهر خلوف ،المرجع نفسه ص37.

2-ينظر المرجع نفسه ،ص38

يرى عبد القاهر الجرجاني أنّ الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلك لها عن معناها، فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها .
و مثل ذلك أنّ المضاف إليه يكتسي إعراب المضاف ، في نحو قوله تعالى :
((و اسأل القرية)) يوسف - 82 .

إذ أنّ الأصل: واسأل أهل القرية ؛ فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجرّ ، والنصب فيها مجاز ... لأنّه منقول إليه عن المضاف المحذوف (أهل) .
ثمّ يأتي برأي مخالف للرأي الأول ، إذ يذهب إلى أنّه لا ينبغي أن يقال : " إنّ وجه المجاز في هذا هو الحذف " ، فإنّ الحذف إذا تجرّد عن تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يسمّ مجازاً ، ألا ترى أنّ حذف الخبر في " زيد منطلق و عمرو " لا يعتبر مجازاً ؛ فلا توصف جملة الكلام من أجل ذلك بأنّها مجاز ، ذلك أنّ الحذف فيها لم يؤد إلى تغيير حكم فيما بقي من الكلام¹ .

1 - ينظر : عبد القاهر الجرجاني ، أسرار البلاغة في علم البيان ، تح : عبد الحميد هندواوي ، منشورات محمّد علي

بيضون ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، ط - 1 ، 2001 ، ص 291 ، 292.

أسباب الحذف:

سأقتصر في هذا المبحث على ذكر أهم الأسباب التي حاول النحاة بها تفسير ظاهرة الحذف في مواضعها المختلفة ، "وبعض هذه الأسباب يكون مطردا تماما، بحيث تبدو هذه الأسباب بمثابة قوانين، كما أنّ هذه الأسباب ليست عللا عقلية بعيدة عن الواقع اللغوي وإنما هي عبارة عن أحكام أو نتائج استخلصها القدماء من الاستقراء الوصفي للغة ومن معرفتهم بخصائص الصيغ و التراكيب العربية ، وهي بمثابة وصف تقريبي وتفسيري في آن واحد للظاهرة في مواضعها المختلفة " .

وبعض أسباب الحذف لا يطرد في كل موضع ، كالحذف لكثرة الاستعمال أو لطول الكلام ، وبعض المواضع يحسن أن يعلّل فيها بأكثر من سبب ، كأسلوب القسم الذي يعلّل الحذف الوارد فيه بطول الكلام و بكثرة الاستعمال، وفي مواضع أخرى لا يصحّ التعليل إلا بسبب واحد .

1- كثرة الاستعمال: كثيرا ما علّل النحاة الحذف بكثرة الاستعمال ، بحيث يبدو أكثر الأسباب التي يفسّرون بها هذه الظاهرة¹ ، فسيبويه يعلّل بها أنواعا مختلفة من الحذف، حيث يذكر أنّ ما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير ومن ذلك حذفهم لياء المتكلم في نداء "يا ابن أمّ" و "يا ابن عمّ" وفي ضوء كثرة الاستعمال يعلّل الحذف الواقع في قولهم لم "أبل" و "لا تبل" ، وهو حذف الألف ، وحذف النون من (يكن) في نحو: (لم يك)، وحذف الفعل في قولهم مرحبا و أهلا.²

1 - طاهر سليمان حمودة ، المرجع نفسه، ص 32 .
2 - سيبويه ، الكتاب ، ج 2 ، ص 214.

و يبيّن سببويه أنّ كثرة الاستعمال سبب قويّ لما يعتري الكلمات من تغيير، إذ يقول "وغيّروا هذا لأنّ الشّيء إذا كثّر في كلامهم كان له نحو ما ليس لغيره ممّا هو مثله ، ألا ترى أنك تقول " لم أك و لا تقول لم أق".

ومن خصائص العربيّة في التّركيب حذف ما يدلّ على الكينونة المطلقة فعلا كان الدّالّ أو اسما ، ولكثرة الاستعمال حذفت كلمة (حاجة) من قولهم: " هل لك في ذلك؟ ، ومن له في ذلك؟"

ثمّ ينبّه سببويه إلى أنّ كثرة الاستعمال ليس سببا قياسيا يطرد معه الحذف دائما ، و إنّما هو سماعيّ؛ أي موقوف على النّقل عن العرب ، فليس كلّ ما كثّر استعماله يقع فيه الحذف .¹

ويعتبر سببويه صاحب نظريّة الحذف لكثرة الاستعمال ، حيث فسّر في ضوئها أنواعا شتى من الحذف في الصّيغ و التّراكيب في مواضع كثيرة من كتابه وإن كانت هذه التّفسيّرات منسوبة إلى الخليل ، و قد تبعه في ذلك سائر النّحاة .²

1 - ينظر: طاهر سليمان حمودة ، المرجع نفسه ، ص 33 .

2 - المرجع نفسه ، ص 35.

2- الحذف لطول الكلام: يرجع بعض النحاة والبلاغيين سبب الحذف في بعض المواضع إلى طول الكلام، فيقع الحذف في الكلام تخفيفاً من الثقل الذي يعترى التراكيب وجنوحاً إلى الإيجاز الذي يمنحها شيئاً من القوة .

ولذلك يعلّون به مواضع تستطيل فيها التراكيب ويقع فيها الحذف كجملة الصلة إذا استطالت ، وأسلوب الشرط الذي يتركب من جملتين قد تستطيل إحداها بتوابعها ، وكذلك أسلوب القسم¹ .

و يشير المبرّد (ت 285 هـ) في مواضع كثيرة إلى اعتبار طول الكلام سبباً من أسباب الحذف ... فقد تحذف جملة أو أكثر إذا دلّ عليها دليل واستطال الكلام ، حيث يحسن الحذف اختصاراً ... وقد أشار قبله الفراء (ت 207 هـ) إلى اعتبار الإيجاز سبباً من أسباب الحذف² .

ومما سبق يتبيّن لنا أنّ الاستطالة (طول الكلام) تبدو علّة مقبولة لتفسير وقوع الحذف فيه سواء اعترى الحذف حرفاً أو أحد عناصر الجملة أو جملة بأكملها .

3 - الحذف للضرورة الشعريّة: يذهب جمهور النحاة إلى أنّ الضرورة هي ما وقع في الشعر ممّا لا يقع في النثر... ويرون أنّ الضرورات سماعية ؛ بمعنى أنّه لا يجوز منها في شعر المحدثين إلا ما كان على الأمثلة التي وضعها السابقون من الشعراء الحجج. والحذف في الضرورة حذف صوتي تقتضيه مقتضيات صوتية تتصل بالموسيقى الخارجية للبيت وهي الوزن والقافية ، و بالتالي هو حذف لا يترتب عليه تغيير دلاليّ أو صرفيّ أو إعرابيّ³ .

1 - طاهر سليمان حمودة ، المرجع نفسه ، ص 43 .

2 - المرجع نفسه ، ص 44،45 .

3 - المرجع نفسه ، ص 47 ، 50 .

و يتبيّن لنا ممّا سبق أنّ معظم الحذف المعلل بالضرورة يتصل بالصيغ لا بالتركيب، حيث تحذف الحروف أو الحركات. فغالبا ما يعتري الحذف آخر الكلمة شأن ما هو معهود في الظاهرة بصفة عامة

4- الحذف للإعراب: ويعني به النّحاة ذلك الأثر الظاهر أو المقدّر الذي تجلبه في آخر الاسم المتمكّن و الفعل المضارع، و في مثل هذه الحالة يعتري الحذف الفعل المضارع في حال الجزم، حيث يحذف الضم في نحو: لم أغضب، و لم أقل... و الحذف هنا يتمثل في صائت قصير و إذا كان من الأفعال الخمسة جزم بحذف النون ...

و لهذا الحذف دلالاته المعنوية و الموقعية حيث يفيد وقوع الفعل بعد نفي يقلب زمنه إلى الماضي (يكون بـ "لم" و "لما") أو بعد أمر (يكون بلام الأمر)، أو بعد نهى (يكون بـ "لا") أو بعد شرط يكون الفعل بعد محتمل الوقوع و يكون هذا الشرط بأدوات جازمة معروفة¹

5- الحذف للتركيب: في العربية ثلاثة أنواع من التراكيب: تركيب إسنادي، تركيب مزجي، و تركيب إضافي .

و يكون الحذف في التركيب الإسنادي لأسباب قياسية تركيبية، و قد علّل النّحاة أنواعا من الحذف بالتركيب المزجي الإضافي.. و هذه العلل مطردة مؤثّرة؛ بحيث تعدّ بمثابة قوانين² أساسية لأنواع معينة من الحذف.

6- الحذف لأسباب قياسية صرفية: يخضع الحذف الذي يعتري الصيغ لأسباب، نذكر منها: التقاء الساكنين، توالي الأمثال، حذف حروف العلة استنقالا، حذف الهمزة استنقالا، الحذف³ للوقف، صيغ الجمع و صيغ التصغير

1 - طاهر سليمان حمودة، المرجع نفسه، ص 65، 64.

2- المرجع نفسه، ص 65، 66.

3- المرجع نفسه، ص 76، 73، 82، 79.

7- الحذف لأسباب قياسية تركيبية (نحوية): ويكون إمّا بحذف كلمة أو أكثر من الجملة، أو حذف جملة أو أكثر من الكلام وهو أمر خاصّ بالتراكيب الإسنادية وأحكامها. وأنواع الحذف في التراكيب يمكن أن تدرج في أربعة أقسام وهي: حذف الأسماء ، حذف الأفعال، حذف الحروف وحذف الجمل. والحذف في التراكيب هنا لا بدّ له من دليل حالي أو مقالي يدلّ على العنصر المحذوف من الجملة فعلا كان أو اسما أو حرفا ، أو يدلّ على معنى الجملة المحذوفة إذا شمل الحذف جملة برمتها¹ .

1 - طاهر سليمان حمودة، المرجع نفسه ، ص 94،95 .

شروط الحذف:

الشَّرْط هو ما لا يتمّ الشيء إلا به وإلا سيكون هذا الشيء خارجاً عن حقيقته، لذا عني النّحاة بشروط الحذف من أجل إثبات هذه الظاهرة ، فقد وضع ابن هشام للحذف شروطاً و فصلّ فيها ، فأجملها في ثمانية شروط ، سأذكرها بإيجاز:

1- وجود دليل على المحذوف: هذا الدليل يكون إما حالياً ، كقولك لمن رفع سوطاً: " زيذا" بإضمار "اضرب" ، أو مقاليّ كقولك لمن قال : " من أضرب " : " زيذا" ومنه قوله تعالى: ((وقيل للذين اتّقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً)) النحل - 30 وإنما يحتاج الحذف إلى دليل مقامي(حالي) أو مقالي إذا كان المحذوف جملة بأسرها أو أحد ركنيها .

أمّا إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجود الدليل، ولكن يشترط ألا يكون في حذفه ضرر معنويّ أو صناعي.¹

ثمّ ينبّه إلى أنّ دليل الحذف نوعان: أحدهما: غير صناعي وينقسم إلى حاليّ ومقاليّ، والثاني: صناعي؛ و يختصّ بمعرفته النحويّ؛ لأنه إنّما عرف من جهة الصّناعة.²

2- ألا يكون ما يحذف كالجاء ، فلا يحذف الفاعل و نائبه ولا مشبهه³، وقد خالفه في هذه النّقطة الكسائي و السهيلي اللذان أجازا حذف الفاعل ، ويذهبان إلى أنّ الفاعل محذوف لا مضمّر، و سيأتي التفصيل في هذا في موضعه .

3- ألا يكون مؤكّداً ؛ و يعتبر الأخفش أوّل من أشار إلى هذا الشرط ، فتبعه في ذلك ابن هشام وفصلّ في هذا الشرط ، حيث منع أن يؤكّد العائد المحذوف في نحو: " الذي رأيتُ زيّد" بقولك : "نفسه" ؛ لأنّ التأكيد مريد للطول والحذف مريد للاختصار. و يرى أنّ الحذف و التوكيد متنافيان⁴ .

1 - ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج6، تح: عبد اللطيف محمّد الخطيب، الكويت ، ط1، 2002، ص 317، 318، 319.
2- المرجع نفسه ، ص 325.
3 - المرجع نفسه ، ص 336.
4- المرجع نفسه، ص 338، 339.

ويذهب ابن مالك إلى نفس الرأي إذ يقول: " لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكّد كـ "ضربتُ ضرباً"؛ لأنّ المقصود به تقويّة عامله وتقدير معناه ، والحذف منافٍ لذلك" ¹

4 - ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر؛ فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنّه اختصار للفعل .

5 - ألا يكون عاملاً ضعيفاً؛ فلا يحذف الجارّ للاسم، والجازم والناصب للفعل، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة ، وكثر فيها استعمال تلك العوامل ، و لا يجوز القياس عليها. ²

6- ألا يكون عوضاً عن شيء فلا تحذف (ما) من (أمّا) في "أمّا أنت منطلقاً انطلقت" ؛ لا يجوز حذفها لأنّ الأصل: لأنّ كنت منطلقاً انطلقت، فحذفت (كان) وعوّض عنها بـ (ما) ، فأدغمت نون (أن) في ميم (ما) وانفصل الضمير. ولا تحذف (لا) من قولهم : " افعل هذا إمّا لا " ³

7 و 8 - ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل و قطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القويّ؛ وللأمر الأوّل منع البصريّون حذف المفعول الثاني في نحو : " ضربني وضربته زيدٌ " كيلا يتسلّط على " زيد" ثمّ يقطع عنه برفعه بالفعل الأوّل، ولا اجتماع الأمرين امتنع عند البصريّين حذف المفعول به في نحو : "زيدٌ ضربته" ؛ لأنّ في حذفه تسليط (ضرب) على العمل في (زيد) مع قطعه عنه ⁴ .

ومن النّحاة من يضيف شروطاً أخرى مثل " أن يكون في الحذف غرض من الأغراض التي تدعو للحذف ، فإذا لم يكن هناك غرض يدعو إلى القول بوجود حذف في النّص ، كان القول به عبثاً" ⁵

1 - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب في كتب الأعراب، ج6، ص 340.

2- المرجع نفسه، ص 343.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص345.

4- ينظر: المرجع نفسه، ص347.

5 - مصطفى شاهر خلوف ، المرجع نفسه، ص 77.

أغراض الحذف :

الاهتمام بالأغراض ليس من عمل النحاة وحسب، فقد تناولها البيانويون والمفسرون ما يدل على وصل العلماء للدراسات البلاغية بالدرس اللغوي عامة والنحوي خاصة. فليس علم المعاني المشهور بضمه إلى علوم البلاغة إلا دراسة لغوية تدخل في إطار علم النحو بمعناه الدقيق ، وقد نعته البعض بالنحو العالي ، وعلم البيان في بعض أبوابه يدخل في نطاق الدرس اللغوي الحديث الذي يرى أن وظيفة النحو أو ما يسمى بعلم التركيب لا تقتصر على البحث في الإعراب ومشكلاته ، إنما تمتد لتشمل أشياء أخرى كالموقعية والارتباط الداخلي بين الوحدات المكونة للجملة أو العبارة وما إلى ذلك من مسائل لها علاقة بنظم الكلام وتأليفه .¹

عند تأمل الصور التي يأتي عليها الحذف سواء كان في التنزيل أو في كلام العرب - شعرا أو نثرا - لوجدنا وراء كل صورة غرضا من الأغراض. وأغراض الحذف متعددة منها العامة ومنها الخاصة ، وقد يعزى الحذف في موضع واحد إلى أكثر من غرض ، و جانب كبير من هذه الأغراض أو المقاصد يتصل بالمعنى ويؤثر فيه ، وبعضها يتصل باللفظ حيث تقتضيها الصناعة اللفظية في الشعر و النثر .²

1 - طاهر سليمان حمودة ، المرجع السابق ، ص 98 .

2 - مصطفى شاهر خلوف، المرجع نفسه، ص165

أولاً - الأغراض العامة :

1 - الغرض البياني : إذا حذف عنصر من النصّ فإنّه لم يحذف اعتباطاً بل حذف لغرض بياني، فهو إما يحذف للإيجاز والاختصار، أو لطرح فضول الكلام و تحصيل المعنى الكثير باللفظ القليل اليسير، أو لترويق العبارة و تصفيتها و صيانتها من التمدد الثقيل .
وفي هذا الصدد يقول الشّريف المرتضى (ت436 هـ): "اعلم أنّ من عادة العرب الإيجاز و الاختصار، و الحذف طلباً لتقصير الكلام و إطراح فضوله و الاستغناء بقليله عن كثيرة، و يعدّون ذلك فصاحة و بلاغة ..."

و نجد في النص القرآني مواضع كثيرة يكون فيها الاستغناء بالقليل من الكلام عن كثيره، و يكون بذلك قد حقّق الإيجاز و الاختصار دون أن يخل بالمعنى، فهو يعبر بقليل من الألفاظ عن كثير من المعاني، فاللفظة الواحدة تدلّ على عدّة معان - خاصّة في باب التّأويل و التّفسير - ، وهنا يقول الزركشي : "ومن أغراض الحذف طلب الإيجاز و الاختصار و تحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل ..."

ففائدة الحذف تكمن في تقليل الكلام و تقريب معانيه إلى الأفهام بإيجاز.

يقول عزّ وجلّ: ((و اسأل القرية التي كناً فيها و العير التي أقبلنا فيها و إنا لصادقون))

يوسف-82

والتقدير: وأسأل أهل القرية ... وأصحاب العير، فحذف المضاف و الإبقاء على المضاف إليه كان من أجل الإيجاز و الاختصار.

1- مصطفى شاهر خلوف ، المرجع نفسه ، ص 154 ، 155

2 - المرجع نفسه ، ص 157

و يقول أيضا: ((وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم و ما خلفكم لعلكم ترحمون وما تأتيم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين)) يس- 45 و 46¹

فموضع الحذف هنا واقع في أسلوب الشرط (وإذا قيل لهم اتقوا...)؛ ذلك أنّ (إذا) الشرطية تحتاج إلى جملة الشرط و جملة جواب الشرط، فجملة الشرط هنا هي : (قيل لهم....)، أما جملة جواب الشرط فمحذوفة، و تقديرها : (أعرضوا) ، والدليل على هذا الآية التي تليها : ((إلا كانوا عنها معرضين.))

2- الغرض العقلي: كذلك يدفع الحذف السامع أو القارئ إلى التفكر و التأمل لإدراك المحذوف، فهو إثارة للفكر و الحسّ ؛ وذلك بالتعويل على النفس في إدراك المعنى المراد لينال أجر الاجتهاد و هو طريق لتقريب الفهم و تسهيل الحفظ بسبب قلة المذكور. يقول الزركشي: "ومن أغراض الحذف زيادة لذة بسبب استنباط الذهن للمحذوف، و كلما كان الشعور بالمحذوف أفسر، كان الالتذاذ به أشد و أحسن".

و ذهب الجوّاري (ت 1393هـ) إلى أنّ الحذف ضرب من ضروب الانقطاع الذي يحمل السامع أو القارئ على توقّع أمر ذي بال، ولو اتّصل الكلام لما أثار قدرا من الانتباه والاهتمام مثل الذي يثيره الانقطاع..."

و يرى أبو موسى (ت 1394هـ) أنّ من أغراض الحذف إثارة الفكر و الحسّ بالتعويل على النّفس في إدراك المعنى، حيث يقول: "بناء العبارة على إثارة الحسّ و الفكر حين تعوّل على النّفس و الخيال في ملء جزء المعنى الذي لم يذكر لفظ دال عليه"²

1 - المرجع نفسه، ص 158

2 - المرجع نفسه، ص 15

مثل قوله تعالى ((وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ)) الفجر 1- 5¹

فلاحظ في هذه الآيات الكريمة أن جواب القسم محذوف يفهم من الصورة التي ورد فيها القسم ، ويفهم أيضا من السياق الذي وردت فيه ، وسبب نزول السورة وذلك بالعودة إلى التفسير .

وان في هذا الحذف بعثا للنفس على التفكير لتهتدي إلى الجواب وتضل النفس تتبع هذه الآيات يتلو بعضها بعضا تستوحي منها الجواب الذي لا بد أن يكون شيئا عظيما يقسم عليه الله تعالى .. لتستخلص في الأخير أن الحديث في هذا المقام عن البعث ، فهذا القسم وارد لتأكيدِه وانه سيكون لا محالة .

فحذف الجواب هنا دلالة على مثوله في الذهن لشدة ما شغل النفس و استاثر بعميق تفكيرها .¹

3-الغرض النفسي :يأتي الحذف –أيضا- لغرض نفسي ،فهو يفتح المجال أمام السامع أو القارئ لتذوق النصوص والاستمتاع بجمالها .

قال الشريف المرتضى "وكم هناك من فرق بين أن يفهم المعنى ويلحظ من غير لفظ صريح ،وبين أن يأتي فيه لفظ مصرح "².

ويقول الجرجاني : "...ربّ حذف هو قلادة الجيد وقاعدة التجويد ...فما من اسم أو فعل تجده قد حذف ، ثم أصيب به موضعه وحذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها ،إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره وترى إضماره أولى وأنس من النطق به ..."³.

1-مصطفى شاهر خلوف ،المرجع نفسه ،ص160 .

2-عبد القاهر الجرجاني المرجع نفسه ص104،103.

3- مصطفى شاهر خلوف ،المرجع نفسه ،ص160 .

ثانيا - الأغراض الخاصة :

ومن الأغراض العامة تتفرع أغراضا خاصة نذكر منها :

- 1- العلم بالمحذوف :قد يحذف الفاعل أو يسند الفعل إلى نائبه ؛لان الفاعل معلوم للمخاطب بالقرينة العقلية مثل قوله تعالى ((خلق الإنسان من عجل))ففاعل الخلق معلوم عند جميع المخاطبين
- 2- الجهل بالمحذوف :قد يكون الجهل بالمحذوف سببا للحذف وهو ما يتجسد في بعض مواضع إسناد الفعل لنائب الفاعل ¹
- 3- قصد التعميم أو العموم :للدلالة على أن المراد ليس تقديرا او صيغة او نوعا أو كمية أو عددا معينا وإنما المراد جميع التقديرات و الصيغ و الأنواع التي تصلح ان تكون مرادا لهذا الحذف ²
- 4- تكثير المعاني :لان المراد تعداد الأشياء يكون في تعدادها طولا و سامة فيأتي الحذف كوسيلة لتحقيق هذا الغرض لتذهب نفس السامع او القارئ بعد الحذف في تصور المحذوف وتقديره كل مذهب ممكن ³
- 5- الترغيب أو الترهيب :مثل الترغيب بما أعده الله سبحانه وتعالى لعباده المؤمنين في الآخرة من نعيم والذي يقصر الخيار عن تصوره وتعجز العقول عن ادراكه ويأتي الحذف هنا وسيلة لتحقيق هذا الغرض ،تاركا للعقل و الخيال ان يذهبا في تصوره وادراكه كل مذهب ممكن ⁴
- 6- تعجيل المسرة أو المساءة : وبالتالي التعجيل في إيصال المعنى إلى المستقبل بأسرع طريقة بسبب ضيق المقام ⁵

1- طاهر سليمان حمودة المرجع نفسه ،ص 110

2- مصطفى شاهر خروف ، المرجع نفسه ، ص169

3- المرجع نفسه ، ص171

4- المرجع نفسه ، ص173

5- المرجع نفسه ، ص181

- 7- التعظيم؛ أي التفخيم والإعظام؛ أي صيانة المحذوف عن الذكر في مقام معين
تشريفا له¹
- 8- مراعاة الأدب في الخطاب؛ أي التلطف في الخطاب أو العتاب²
- 9- تحقير شأن المحذوف: فقد يحذف العنصر لقصد احتقار مدلوله وإهانته وإهماله
لأنه قد وصل في الحقارة إلى موصل يتنزه عن ذكره اللسان مثل قوله تعالى ((صُمَّ بُكْمٌ
عُمِّي فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ)) البقرة- 18³
- 10- الخوف منه أو عليه: قد يحذف الفاعل ويسند إلى نائبه حين يخشى المتكلم أن يناله
مكروه إذا ذكره فيعرض عن الذكر، أو يخشى على الفاعل إذا سماه أن يناله مكروه
أو يلحق به أذى فيعرض عن الذكر⁴
- 11- التخفيف أو بعبارة أخرى الإيجاز و الاختصار في الكلام، فكثيرا من أنواع الحذف
في التراكيب تنتج عن رغبة المتكلم في الإيجاز والاختصار؛ ذلك أن الإيجاز فضلا
عما فيه من تخفيف يكسب العبارة قوة ويجنبها ثقل الاستطالة⁵

1- مصطفى شاهر خلوف، المرجع نفسه، ص178

2- المرجع نفسه، ص186

3- المرجع نفسه، ص179

4- طاهر سليمان حمودة المرجع نفسه، ص110

5- المرجع نفسه، ص100

- 12- الأتساع : وهو نوع من الحذف للإيجاز والاختصار، ولكنّه ينتج عن نوع من المجاز بسبب نقل الكلمة من حكم كان لها إلى حكم ليس بحقيقة فيها.¹
- 13- قصد الإبهام : قد لا يتعلق مراد المتكلم بتعيين المحذوف ؛ لان تعيين غير مفيد ، فيعتمد الحذف حتى لا ينصرف انتباه السامع الى أمور لا يقصدها المتكلم.²
- 14- قصد البيان بعد الإبهام : وذلك نحو قوله تعالى ((ولو شاء لهداكم))حيث حذف المفعول به للفعل (شاء) لدلالة جواب الشرط عليه ؛ إذ أنّ التقدير: لو شاء هدايتكم لهداكم.³
- 15- بيان وتصوير سرعة الحدث ؛ الإشعار باللهفة وأنّ الزمن يتقاصر عن ذكر المحذوف
- 16-حسن الفاصلة : ويتجلى هذا الغرض في القرآن الكريم إذ يحافظ على تناسب الفاصلة وتناسقها مع غيرها في الصورة وهذا الغرض لا يأتي مستقلا بنفسه لأنّ الأسلوب البياني في القرآن لا يقوم على أساس لفظي محض وإنما يكون الحذف فيه لأغراض معنوية تقويها الأغراض اللفظية.⁴
- 17- المحافظة على الوزن في الشعر: وهو خاصّ بالشعر.⁵
- المطابقة بين المبنى و المعنى :أي الملاءمة بين الشكل والمضمون وبالتالي التناسق بين الصورة البيانية والصورة الواقعية ؛ المقابلة بين الأداء البياني والحدث الواقع.⁶

1 - طاهر سليمان حمودة ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغويّ ، ص 102 .

2 - المرجع نفسه ، ص 108

3 - المرجع نفسه ، ص 107 .

4 - مصطفى شاهر خلوف ، المرجع نفسه ، ص 189 .

5 - طاهر سليمان حمودة ، المرجع نفسه ، ص 111 .

6 - مصطفى شاهر خلوف ، المرجع نفسه ، ص 178 .

الفصل الثاني :

دلالة الحذف في الجملة الاسمية

* حذف المبتدأ

جوازا

وجوبا

* أغراض حذف المبتدأ

* حذف الخبر

جوازا

وجوبا

* أغراض حذف الخبر

* الحذف في الجملة المنسوخة

أولا : الحذف في جملة كان و أخواتها

ثانيا : الحذف في جملة إنّ و أخواتها

ثالثا : الحذف في جملة لا النافية للجنس

* أغراض الحذف في الجملة المنسوخة

دلالة الحذف في الجملة الاسميّة :

يرى البلاغيّون أنّ الجملة تركيب إسناديّ ، حيث لا يكون الإسناد إلا في الجملة الاسميّة و الجملة الفعلية ، لأنّه الأساس فيهما ، فهو يعتبر أهمّ علاقة في علاقات الارتباط في الجملة العربيّة " فهو نواة الجملة و محور كلّ العلاقات الأخرى ، لأنّ في استطاعته وحده تكوين جملة تامة ذات معنى دلاليّ متكامل " ¹

ويعتري الحذف التراكيب الإسناديّة ، حيث يكون العنصر المحذوف اسما ، فيستغنى عنه بقرينة دالة عليه ، وبشروط مخصوصة ... وبعض التراكيب يرد فيها الحذف بكثرة ، بينما يندر في بعضها الآخر و أحيانا يمتنع ²

و بما أنّنا في صدد الحديث عن الحذف في الجملة الاسميّة فإنّه تجدر الإشارة إلى ركنيها الرئيسيّين وهما : المبتدأ و الخبر ، حيث يرى النحاة أنّ " المبتدأ والخبر جملة مفيدة ، والفائدة إنّما تحصل بهما معاً ، ومن ثمّ لا بدّ من وجودهما معا ، إلا أنّه قد توجد قرينة لفظيّة أو حالية تغني عن النطق بأحدهما ، فيجوز حذفه بشروط " ³

وعليه يكون العنصر المحذوف في الجملة الاسميّة إمّا مبتدأ أو خبرا .
و إنّما جاز الحذف لأنّ الألفاظ إنّما جيء بها للدلالة على معنى ، فإذا فهم المعنى بدون لفظ جاز ألا تأتي به ، ويكون مرادا حكما و تقديرا ⁴

وكثيرا ما يقع الخلاف بين البلاغيّين و النحويّين ، بل بين النحويّين أنفسهم حول تقدير المحذوف في مواضع تحتل وجهين و أكثر ، ولعلّ هذا الخلاف يعود إلى اختلاف التفاسير بين مذهب و آخر ، و اختلاف القراءات ، و بالتّالي تعدّد التأويلات ، إضافة إلى ميل النحاة إلى الإكثار من الأوجه الإعرابيّة .

1 - علي فراجي ، الآراء النحويّة و الوظائف الإسناديّة من خلال مفتاح العلوم للسكاكي ، دار الكوثر - الجزائر ، د - ط ، 2013 ، ص 315 .

2 - ينظر : طاهر سليمان حمودة ، ظاهرة الحذف في التّرس اللّغويّ ، ص

3 - علي أبو المكارم ، الحذف والتّقدير في النّحو العربيّ ، ص 249 .

4 - المرجع نفسه ، ص 249 .

حذف المبتدأ :

يرى النّحاة أنّ " المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللفظيّة غير الزّائدة ، مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمستغنى به * " ¹ فالمبتدأ هو " المسند إليه الذي لم يسبقه عامل " ² وهناك من يرى أنّ المبتدأ هو " ما جرّد من عوامل الأسماء ومن الأفعال و الحروف ، وكان القصد فيه أن تجعله أوّلا لثانٍ ، مبتدأ به دون الفعل ، يكون ثانيه خبره ... " ³ أي أنّ العامل في المبتدأ ليس لفظيا ، فلا يرتفع بالأفعال كما هو الحال مع الفاعل ، ولا يتأثر بالأسماء ، وإنّما العامل في رفعه عامل معنويّ يتمثّل في الابتداء .

وقد سمعت أمثلة عديدة ورد فيها المبتدأ محذوفا ، فعلى سبيل المثال قول أحدهم :
المسكُ و الله ؛ أي : هذا المسكُ والله ، أو هو المسكُ والله ، و نحو قول المستهلّ :
الهلال و الله ؛ أي : هذا الهلال و الله .⁴

فحذف المبتدأ في المثالين السابقين ، و في مثل هذه الحالات يمكن تقديره إمّا باسم الإشارة ، أو بضمير الشّان (ضمير منفصل) .

1 - فاضل السامرائي ، معاني النّحو ، ص 136 .

* وصفا رافعا لمستغنى به : أي أنّه يرفع ما يستغنى به عن الخبر ؛ أي ما يسدّ مسدّ الخبر ، فيصف المخبر عنه ويرفعه ، إذ يرفع الفاعل إذا كان المبتدأ على وزن اسم الفاعل نحو : أقاتم الزيدان ؟ ، و يرفع نائب الفاعل إذا كان على وزن اسم المفعول نحو : ما معاقب المجتهد ، ويشترط في عمله أن يسبق بنفي أو استقهام .

2 - مصطفى الغلابيني ، جامع الدّروس العربيّة ، ص 308 .

3 - ابن السّراج ، الأصول في النّحو ، الجزء الأوّل ، تح : عبد الحميد الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، د - ط ، د - ت ، ص 58 .

4 - علي أبو المكارم ، المرجع نفسه ، ص 249 .

"و لا يقتصر الأمر في ذلك على السّماع و حسب ، بل يجوز حذف المبتدأ كلّما أدرك معناه دون لفظه¹ ، نحو قوله عزّ و جلّ : ((مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ)) الجاثية - 15 "

فقد حذف المبتدأ في موضعين ، و في كلا الموضعين كان الخبر عبارة عن شبه جملة ، أمّا المبتدأ المحذوف ، فنقدّر الأوّل بـ (عمله) ، فنقول : فعمله لنفسه ، و نقدّر الثاني بـ (إساءته) ، فنقول : فإساءته عليها ، ليكون التّصوّر : من عمل صالحا فعمله لنفسه، و من أساء فإساءته عليها .

و في مثل هذه الحالة ، السّياق هو الذي يحدّد العنصر المحذوف ، فقد اعتمدنا على السّياق في تقدير المبتدأ المحذوف .
ويتبيّن لنا ممّا سبق أنّه يمكن تقدير المبتدأ المحذوف إمّا بأسماء الإشارة ، أو بالضمائر أو بألفاظ معيّنة يحددها السّياق .
فيحذف المبتدأ لدليل يدلّ عليه ، وبالتالي يكون حذفه إمّا جائزا أو واجبا .

1 - علي أبو المكارم ، المرجع نفسه ، ص 249 .

أولا - حذف المبتدأ جوازا :

يكثر حذف المبتدأ جوازا، ومن مواضع الحذف الجائز للمبتدأ ما يلي:
 1 - وجود قرينة حالية تدلّ عليه وتغني عن ذكره¹: فقد بيّن سيبويه هذا الموضع بقوله: « وذلك أنّك إذا رأيت صورة شخص ، فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت : " عبد الله وربّي " كأنّك قلت: "ذاك عبد الله " أو: " هذا عبد الله " ، أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصّوت فصار آية لك على معرفته فقلت: " زيدٌ وربّي " ، أو مسست جسدا أو شممت ريحا ، فقلت: " زيد " أو: " المسك " ...»²

ويحذف المبتدأ كثيرا في اللافتات الإرشادية على جوانب الطّرق على سبيل المثال نجد عبارة (إلى الجامعة) ؛ فالمبتدأ محذوف يقدر بـ: (الطّريق) أو : (الوجهة)³ فحذف المبتدأ في الأمثلة السابقة لوجود قرينة تدلّ على هذا الحذف .

2 - في جواب الاستفهام : يقع الحذف كثيرا في جملة الجواب ، وهو نوع من الحذف لقرينة لفظية ؛ فهو حذف جائز يناط باختياره المتكلم ، ومنه قوله تعالى : ((وما أدراك ما هي نار حامية)) القارعة 10 - 11

ونحو قوله تعالى: ((أفأنبئكم بشرّ من ذلكم النّار)) الحجّ - 72 . أي " هو النار"⁴
 3- بعد الفاء الدّاخلية على جواب الشرط : يكثر في هذا الموضع حذف المبتدأ⁵ ، ومثال ذلك قوله تعالى: ((من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها ثمّ إلى ربّكم ترجعون)) الجاثية- 15 فقد حذف المبتدأ في هذه الآية في موضعين؛ فنقدّر الأول بـ (عمله) ، ونقدّر الثاني بـ (إساءته) ، فيكون التّصوّر بذلك: من عمل صالحا فَعَمَلُهُ لِنَفْسِهِ، ومن أساء فإِسَاءَتُهُ عَلَيْهَا .

1- تمام حمد عيد المنيزل، المرجع نفسه ، ص 70 .

2 - سيبويه ، الكتاب ، ج 2، ص 129 .

3 - تمام حمد عيد المنيزل، المرجع نفسه ، ص 70 .

4 - ينظر :تمام حمد عيد المنيزل، المرجع نفسه،ص 71 و علي أبو المكارم، المرجع نفسه، ص 249 .

5 - ينظر :تمام حمد عيد المنيزل، المرجع نفسه،ص 71 و علي أبو المكارم ، المرجع نفسه، ص 249 .

- 4 - بعد القول : يكثر حذف المبتدأ بعد القول ومشتقاته من أفعال و أسماء ، وذلك اعتماداً على قرينة لفظيّة في سياق لفظيّ سابق ، نحو قوله تعالى : ((قالوا أضغاث أحلام وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين)) يوسف - 44 ، فالتقدير: هو أضغاث¹
- 5 - بعد (بل) التي للابتداء : كقوله تعالى : ((وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أحياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ)) آل عمران - 169. ف (بل) هنا حرف ابتداء، وليست عاطفة؛ لأنّ الذي تلاها جملة ، وليس مفرداً ، والتقدير: بل هم أحياء عند ربّهم .
- 6 - في كلام مبدوء بنكرة موصوفة : نحو قوله تعالى : ((سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا)) النور - 1، فذكر الخبر (سورة) وحذف مبتدؤه و الذي يقدر بـ (هذه) ، ولم يتقدّم لفظ يدلّ على المحذوف .
- 7 - في كلام متلو بنكرة ظاهرها الانقطاع عمّا قبلها : نحو قوله تعالى : ((كَانَهُمْ يَوْمَ يَرُونَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبِثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ)) الأحقاف - 35 فالتقدير : هذا بلاغ².
- 8 - حذف المبتدأ إذا كان موصوفاً اكتفاءً بصفته: كقول الشاعر [الرجز]:
لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْتِمِمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَ مَيْسَمِمْ³
فالتقدير : ما في قومها أحدٌ يفضلها ، فحذف المبتدأ اكتفاءً بدلالة صفته عليه.

ويرى النّحاة أنّ حذف المبتدأ لا يقتصر على الأمثلة السابقة و لا يقف عند حدود الجواز، بل يتعدّى الأمثلة إلى مواضع يكثر فيها ويتعدّى الجواز إلى الوجوب.

1 - تمام حمد عيد المنيزل، المرجع نفسه، ص 71.

2 - ينظر المرجع نفسه ، ص 72 .

3 - ينظر المرجع نفسه ، ص 73 .

ثانيا - حذف المبتدأ وجوبا :

يحذف المبتدأ وجوبا في المواضع التّالية :

1 - القطع والاستئناف: يقول عبد القاهر الجرجاني: " يضمرون المبتدأ فيرفعون ... ومن المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ (القطع والاستئناف) ، فيبدؤون بذكر الرّجل ويقدمون بعض أمره، ثمّ يدعون الكلام الأوّل ويستأنفون كلاما آخر، وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ ، نحو قول عمرو بن معد [من مجزوء الكامل] :

وَ عَلِمْتُ أَنِّي يَوْمَ ذَاكَ مُنَازِلٌ كَعْبَابٌ وَ نَهْدَا
قَوْمٌ إِذَا لَبِسُوا الْحَدِيدَ دَتَّمَرُوا حَلَقًا وَ قِدَا¹

فالتقدير : هم قومٌ، فحذف المبتدأ اعتمادا على ذكره سابقا .

2 - النعت المقطوع إلى الرّفع ؛ أو بعبارة أخرى المبتدأ الذي خبره في الأصل نعت ، ثمّ ترك الأصل و صار خبرا نحو : رحم الله زيدا المسكين (بالرّفع) ،

فيكون (المسكين) خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، تقديره : هو²

و بذلك تكون الجملة الاسميّة (المكوّنة من المبتدأ المحذوف و الخبر) في محلّ نصب نعت .

3 - في باب المدح والذّمّ : إن كان الخبر مخصوصا بالمدح أو بالذّمّ ، بعد (نعم) و (بئس)، مؤخّراً عنهما ،نحو: "نعم الرّجل أبو طالب" و " بئس الرجل أبو لهب " ، فكلّ من (أبو طالب) و (أبو لهب) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)³

وهناك خلاف فيما يخص كلا من الممدوح والمذموم ، فمن النّحويّين من يعتبر

المخصوص بالمدح أو الذّمّ مبتدأ مؤخّرا ، خبره عبارة عن جملة فعليّة مكوّنة

من [فعل المدح أو الذّمّ + الفاعل]

1 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص 101 .

2 - علي أبو المكارم ، المرجع نفسه، ص 250 .

3 - مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربيّة ، ص 311.

3 - إن دلّ عليه جواب القسم: فيكون الخبر صريحا في القسم نحو " في ذمّتي لأفعلن" ¹؛
أي : في ذمّتي يمين أو ميثاق أو عهد .

فشبه الجملة (في ذمّتي) خبر لمبتدأ محذوف وجوبا مقدّر بأحد هذه الألفاظ :
(يمين، عهد ، ميثاق)

4 - أن يكون الخبر مصدرا يؤدي معنى فعله ، و يغني عن التلّفظ به ، نحو :
سمع و طاعة ، و : صبرٌ جميلٌ .

فكلّ من (سمع) و (صبر) خبر لمبتدأ محذوف ، إذ أنّ الأصل الأصيل في المثال
الثاني : اصبر صبيرا جميلا ، و المصدر مفعول مطلق لـ (اصبر) ، ثمّ حذف الفعل
وجوبا للاستغناء عنه بالمصدر الذي يؤدي معناه ، ثمّ ارتفع المصدر ليكون أوقع
في التعبير ، و يخرج نحويا على أنّه خبر لمبتدأ محذوف ، و بذلك تتحوّل الجملة
من فعلية إلى اسمية لتفيد و الدوام و الثبوت . ²

و هنا نقدر المبتدأ المحذوف بلفظة : أمري ، فنقول : أمري سمع و طاعة في المثال
الأوّل ، وفي المثال الثاني : أمري صبر جميل ، فيكون كلّ من (سمع) و (صبر)
خبرا لمبتدأ محذوف مقدّر بـ : (أمري) .

و للنحاة في هذا أقوال حول تقدير المحذوف إن كان مبتدأ أو خبرا ، سأفصّل فيه
فيما بعد .

5 - بعد (لا سيّما) نحو : أحبّ الشعراء لا سيّما أبو العلاء ، فيكون أبو العلاء
خبرا لمبتدأ محذوف (هو) ، فيكون تقدير الكلام : أحبّ الشعراء لا سيّ الذي هو
أبو العلاء . ³

1- مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربيّة ، ص 311.

2 - علي أبو المكارم ، المرجع نفسه ، ص 251 .

3 - المرجع نفسه ، ص 251 .

- 6 - بعد المصدر النَّائب عن فعل الأمر ، نحو : سقيًا لك و رعيًا لك¹ ، فالمصدر نائب عن لفظ فعل الأمر و عن معناه ، و جاءت بعده شبه الجملة (الجار و المجرور) خبيرًا لمبتدأ محذوف ؛ إذ لا يصحّ تعلّق الجار و المجرور بالمصدر .
- 7 - و من السّماعي قول العرب : من أنت ؟ محمّد فلفظ (محمّد) خبر لمبتدأ محذوف تقديره : المذكور .
- و هو أسلوب ورد عن العرب لتحقير المخاطب و تعظيم المتحدّث عنه ، فأشبهه الأمثال في أدائه لمعنى محدّد، و من ثمّ أجري مجرى الأمثال فلم يصحّ تغييره .
- ونحو : لا سواء ، عند الموازنة بين شيئين ، ف (سواء) خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره : هما ، أو : هذان² .
- 8 - فيما إذا اشترك المضاف و المضاف إليه في خبر ، فيأتي الخبر مثنى ، كقول بعض العرب : راكب النّاقة طليحان³ ، و الأصل : راكبُ النّاقةِ والنّاقةُ طليحان ، فحذف المعطوف لوضوح المعنى ، و لتجنّب التكرار .

1 - علي أبو المكارم ، المرجع نفسه ، ص 251.

2 - المرجع نفسه ، ص 251 .

3 - ظاهر سليمان حمودة ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغويّ ، ص 34 .

أغراض حذف المبتدأ:

يقول الخطيب القزويني: " أمّا حذفه فإمّا لمجرّد الاختصار والاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر، وإمّا لذلك مع ضيق المقام ، وإمّا لتخييل أنّ في تركه تعويلاً على شهادة العقل، وفي ذكره تعويلاً على شهادة اللفظ من حيث الظاهر ، وإمّا لاختبار تنبّه السامع له عند القرينة ، أو مقدار تنبّهه ، وإمّا لإيهام أنّ في تركه تطهيراً له عن لسانك ، أو تطهيراً للسانك عنه، وإمّا ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مسّت الحاجة إليه ، وإمّا لأنّ الخبر لا يصلح إلّا له حقيقة أو ادّعاء... " ¹

فالعربيّة تحقّق أغراضاً دلاليّة عديدة عند حذفها للمبتدأ، ومن بين هذه الأغراض ما يلي:

1 - توجيه اهتمام المخاطب إلى الخبر: لأنّه مقصد الفائدة ، ويحصل ذلك عند حذف المبتدأ عند قطع المنعوت عن نعته ، فعندما نقول " رحم الله عمرَ العادل " فإنّ المتكلّم يريد إظهار صفة العدل في (عمر) ، لأنّ السّياق سياق مدح ؛ لذلك وجب على المتكلّم أن يقف على كلمة (عمر) ؛ لأنّ ثمة كلام جديد، يجب أن يشعر المخاطب به .
وينبغي على المتكلّم أن يستخدم القطع والاستئناف عند نطق الجملة السابقة لتحقيق هذا الغرض ² .

فقطع النّعت عن منعوته في سياق المدح أو التّرحم يدلّ على توجيه اهتمام المخاطب إلى الخبر؛ لأنّ المتكلّم يقف على المنعوت المقطوع عن نعته كي يتوجّه اهتمام المخاطب إلى ما بعد القطع .

2 - اختبار تنبّه السامع عند القرينة أو مقدار تنبّهه له: كقولك : " خاتم النبيين " ؛ أي: محمّد - صلى الله عليه وسلّم - ³ .

1 - الخطيب القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، تج: محمّد عبد القادر الفاضلي، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، المكتبة العصريّة - صيدا ، بيروت - لبنان، د - ط ، 2009 ، ص 45.

2 - تمام حمد عيد المنيزل ، الحذف في النّحو العربيّ ، ص 76.

3 - المرجع نفسه، ص 80 .

- 3 - وضوحه لدى المخاطب: فلا داعي لذكر المبتدأ لأنه معروف ضمنا لدى المخاطب.¹
- 4 - حذفه اختصارا واحترازا من العبث: ذلك أنه عندما يذكر ما يدلّ على المبتدأ المحذوف لا يحتاج إلى التكرير و التّطويل .
- 5 - ضيق المقام: لا يحتمل الكلام في بعض السياقات ذكر المبتدأ²، ومثال ذلك ما يكتب على اللافتات الإرشاديّة كما سبق وأن أشرت.
- 5 - التّعظيم: هو القصد إلى تعظيم الخبر، نحو قوله تعالى: ((اللهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ)) آل عمران - 2 ، فحذف المبتدأ قصدا إلى تعظيم لفظ الجلالة (الله)³.
- 6 - التحقير: قد يحذف المبتدأ لقصد احتقار مدلوله وإهانته لأنه قد وصل في الحقارة إلى موصل ينتزّه عن ذكره اللسان ، ومنه قوله تعالى: ((صُمُّ بَكْمٌ عُمِيٌّ فَهَمٌّ لَا يَرْجِعُونَ)) البقرة - 18 . فقد حذف المبتدأ هنا، وسبب هذا الحذف في هذا الشاهد هو صيانة اللسان عن ذكر المحذوف تحقيراً له.⁴
- 7 - الدّلالة على التوكيد وكمال التّحقّق⁵.
- 8 - تيسير الإنكار إن مسّت الحاجة إليه: ذلك أن تجد مواقف يصرح فيها المتكلم بذكر شيء، ثمّ تدعوه اعتبارات خاصة إلى إنكارها ، و مثال ذلك أن يذكر شخص ، فنقول: (فاسق)، فتخشى منه ،فتنكره،فلو قلت (زيد فاسق) لقامت البيّنة، ولم تستطيع الإنكار⁶.

1 - تمام حمد عيد المنيزل ، الحذف في النحو العربيّ ، ص 77 .

2 - المرجع نفسه ، ص 77 .

3 - المرجع نفسه ، ص 77 .

4 - ينظر مصطفى شاهر خلوف ، المرجع نفسه ، ص 179، 180 .

5 - تمام حمد عيد المنيزل ، المرجع نفسه ، ص 78 .

6 - المرجع نفسه ، ص 78 .

9- الدلالة على صدمة نفسيّة محزنة: مثل قول المتنبي [من الكامل]:

دِمْنٌ، تَكَاثَرَتْ هُمُومٌ عَلَيَّ فِي عَرَصَاتِهَا كَتَكَاتِرِ اللَّوَامِ

أي: هي دمن، فالشاعر يشير إلى مراتع الأرام التي ذكرها في البيت السابق لهذا البيت لذا فحذف المبتداء (هي)، إيماءً منه إلى صدمة نفسيّة محزنة أحاطت به عند وقوعه على هذا الدمن، (وهي آثار دار المحبوب).¹

10- الدلالة على صدمة نفسيّة مفرحة: مثل قول المتنبي [من الخفيف] :

شَرَفٌ يَنْطَحُ النَّجُومَ بِرَوْقَيْهِ وَعِزٌّ يُقَلِّقُ الْأَجْبَالَ

أي: هي شرف، ويريد بذلك المعالي، مشيراً بها "إلى ما فعله سيف الدولة في بداره إلى جيوش الروم و انهزامهم من بين يديه، ومنعه لهم مما كانوا عليه من حصار الحدث . فحذف المبتدأ (هي)، إيماءً منه إلى صدمة نفسيّة مفرحة سببها شرف سيف الدولة الذي يزاحم النجوم في علوه.²

12- صيانة اللسان عن التلفظ بالمحذوف: مثل قوله تعالى : ((صُمُّ بَكْمٌ عُمِيٌّ)) البقرة -18

فالكلمات (صمّ ، بكمّ ، عمي) في هذه الآية أخبار لمبتدآت محذوفة ، تقديرها (هم)، تعود على الكافرين ، ولم يذكر المبتدأ هنا لأنّ السياق القرآني سياق تقريع وذمّ للكفار ، ولا يليق إعادة ذكرهم ، لأنّ المحذوف موضع ازدراء و ذم ، لا موضع اهتمام ، ويتبيّن أنّ حذف المبتدأ في الآية السابقة هو تعمد لتغييب ذكر المحذوف ؛ لأنّ المخاطبين (الكفار) تعمدوا تغييب حواسهم في معرفة الحقّ، فتعمد النصّ القرآني تغييب ذكرهم لمّا تعمدوا تغييب حواسهم.³

1 - تمام حمد عبد المنيزل ، الحذف في النحو العربيّ ، ص 78 .

2 - ينظر: المرجع نفسه ، ص 79 .

3 - ينظر: المرجع نفسه ، ص 79 ، 80 .

- 13 - الدلالة على التّهويل و التّخويف .
- 14 - تعجيل المسرة بالسند : كقولك " أخي " ؛ أي: هذا أخي .
- 15 - التّحبّب والقرب النّفسيّ: مثل قول المتنبّي مادحا سيف الدولة [من الخفيف]:
- وَمَعِيَ أَيْنَمَا سَلَكْتُ كَأَنِّي كُلُّ وَجْهِ لَهُ بِوَجْهِ كَفِيلُ
- أي: و هو معي أينما سلكت ، فحذف المبتدأ ؛ لبيان المحبّة التي يكتنّها في نفسه لهذا الممدوح .¹
- 16 - الدلالة على التنزيه : مثل قول حسّان بن ثابت في مدح أمّ المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - [من الطّويل] :
- حَصَانُ رَزَانٌ مَا تُزِرُّ بِرِّيَّةٍ وَ تُصْبِحُ غَرَّتِي مِنْ لُحُومِ الْغَوَافِلِ
- أي : هي حصانٌ ، هي رزانٌ ؛ فحذف المبتدأ إيماءً منه إلى تنزيه أمّ المؤمنين عن فعل الرذائل .²
- فيحذف المبتدأ في مثل هذه الحالات صيانة له كيلا تمسّه ألسن الجاهلين بكلمة سوء ، وتشريفًا له كيلا يذكر في مقابل النّماذج المنحرفة أو يقارن معهم في الحديث .³
- 17 - الدلالة على التّعجيل والإسراع في فعل الخير من غير فاصل لفظيّ :
- مثل قوله عزّ وجلّ: ((طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ)) محمّد - 21 .
- أي: أمري طاعةٌ و قولٌ معروفٌ ، فحذف المبتدأ (أمري) ؛ إيماءً إلى إسراع المؤمنين لفعل الخير امتثالاً لأوامره .
- 18 - الخوف من فوات فرصة سانحة ؛ كأن يقال للصيّاد المترقّب: " غزال " .⁴

1 - ينظر: تمام حمد عيد المنيزل ، الحذف في النّحو العربيّ ، ص 79 ، 80 .

2 - ينظر: المرجع نفسه ، ص 80 .

3 - ينظر: مصطفى شاهر خلوّف المرجع نفسه ، ص 178 .

4 - ينظر: تمام حمد عيد المنيزل ، المرجع نفسه ، ص 80 .

حذف الخبر :

الخبر هو مصطلح أطلقه النحاة على ما يسند إلى المبتدأ ؛ إذ أنه يخبر عن حال المبتدأ وبه تتم الفائدة ، ومن ثمة فذكره واجب ، إلا أنه قد يحذف إن دلّت عليه قرينة ؛ "فيحذف الخبر من الجملة الاسميّة ، ويكون هذا الحذف إمّا جائزاً وإمّا واجباً. " ¹

أولاً - حذف الخبر جوازا :

أمّا مواضع الحذف الجائز للخبر فيمكن بيانها فيما يلي:

- 1 - في سياق الاستفهام: يكثر حذف الخبر في الأجوبة ، كأن يقول القائل : من عندك ؟ فتقول : زيد ؛ و المعنى : عندي زيد ، أو : زيد عندي ؛ إلا أنك تركته للعلم به
- 2 - في العطف على مبتدأ ذكر خبره : إذا ذكرت جملة مكوّنة من مبتدأ وخبر، ثمّ عطف على المبتدأ نظير له يصحّ الإخبار عنه بالخبر السابق جاز حذف الخبر، نحو قوله تعالى : ((أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا)) الرعد - 35 ، فالخبر مذكور في الجملة الأولى
- 3 - إذا كان المبتدأ موصولا واقعا بعد همزة استفهام إنكاريّ، وكان الخبر على عكس المبتدأ في الصفة ؛ مثل قوله عزّ وجلّ : ((أَفَمَن هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ)) الرعد - 33 ، فالخبر محذوف وتقديره: كمن ليس كذلك .

1 - علي أبو المكارم ، المرجع نفسه ، ص 250 .

2 - المرجع نفسه ، ص 251 .

3 - تمام حمد عيد المنيزل ، المرجع نفسه ، ص 84 .

4 - المرجع نفسه ، ص 84 .

- 4 - بعد (إذا) الفجائية: فمن بين الحالات التي يحذف فيها الخبر قولهم: "خرجت فإذا السبع" ، و التقدير : خرجت فإذا السبع حاضر أو موجود¹؛ فـ (إذا) هنا فجائية ، وبالتالي هي حرفية (من حروف المعاني) والاسم الذي يليها يكون مبتدأ ، وبما أنّ الاسم الذي تلاها مبتدأ فإنه يحتاج إلى خبر ؛ إذ أنّ كلّ مبتدأ لا بدّ له من خبر ، و لا يوجد خبر ظاهر هنا ، لذا وجب أن يكون مقدّرا عند النحاة .²
- 5 - في الإخبار بشبه الجملة : نحو قولك : " زيدٌ في البيت " ، فقد قدرّ النحاة شبه الجملة متعلّقا بكون أو استقرار محذوف، إذ أنّ التقدير : زيدٌ كائنٌ في البيت .³

حذف الخبر وجوبا :

- 1 - بعد لولا الامتناعية : إذا كان الخبر كونا مطلقا (عامّا)⁴ ؛ والمراد بالكون : الوجود ، و بالإطلاق عدم التقييد بأمر زائد على الوجود.
- نحو قوله تعالى : ((لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)) سبأ - 31 ، والتقدير: لولا أنتم صددتمونا عن الهدى لكنّا مؤمنين ، بدليل الآية التي بعدها : ((أَنْحُنْ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ)) سبأ - 32 .⁵

1 - تمام حمد عيد المنيزل، الحذف في النحو العربي ، ص 84 .
 2 - على أبو المكارم ، الحذف والتقدير في النحو العربي ، ص 250 .
 3 - تمام حمد عيد المنيزل، المرجع نفسه ، ص 85 .
 4 - على أبو المكارم ، المرجع نفسه ، ص 251 .
 5 - ابن هشام الأنصاري ، شرح قطر الندى و بلّ الصدى ، تح: محمّد محي الدين ، مطبعة السعادة - مصر ط - 1 ، 1963، ص 125.

ونحو : لولا زيدٌ لخرج محمّدٌ ، والتّقدير هنا : لولا زيد حاضر أو موجود لخرج محمّد ، ومعناه أنّ الثّاني امتنع لوجود الأوّل ، و ليست الجملة الثّانية خبراً عن المبتدأ ؛ لأنّه لا عائد منها إلى زيد ، والجملة إذا وقعت خبراً لا بدّ لها من عائد، وهذا رأي البصريّين . و يرى الكوفيّون أنّ الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بـ (لولا) ؛ لنيابتها عن الفعل ، و التّقدير: لولا يمتنع زيدٌ لخرج محمّد ... وعلى رأي الكوفيّين فإنّ (زيد) ها هنا فاعل وليس مبتدأ وبالتالي يكون حذف الفعل (العامل) في هذه الجملة بدل الخبر ، وهذا الرأي ضعيف.¹

2 - أن يكون لفظ المبتدأ نصّاً في القسم: و هو أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم ؛ بمعنى أنّه لا يستعمل إلا في القسم ، نحو قوله تعالى : ((لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ فِي سَكَرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)) الحجر - 72 . أي: لعمرُك يميني أو قسمي.²

و نحو : لعمرُ الله لأبذلن جهدي ، والتّقدير : لعمرُ الله قسمي ، فقسمي خبر لمبتدأ ، محذوف وجوباً ، ولا يصحّ أن يكون المحذوف هنا هو المبتدأ بل يتحتّم أن يكون الخبر؛ لوجود اللام الدّاخلية على المبتدأ في أوّل المذكور.³

3 - إذا سدّ مسدّه الفاعل : نحو أقائمُ الزيدان ؟ ، فـ (قائم) مبتدأ جاء على وزن اسم الفاعل من الفعل (قام) ، و الزيدان مرتفع به، فيعرب فاعلاً لاسم الفاعل ؛ و قد سدّ مسدّ الخبر من حيث أنّ الكلام قد تمّ به ؛ إذ المعنى : أيقوم الزيدان ؟⁴

فكما تمّ الكلام بوجود الفعل والفاعل (مسند و مسند إليه) تمّ باسم الفاعل و فاعله ؛ لأنّ اسم الفاعل يعمل عمل فعله ، فقائمُ هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى ؛ أي أنّه أدّى معنى الفعل.

1 - ينظر : علي أبو المكارم ، المرجع نفسه، ص 252 .

2 - ابن هشام الأنصاري ، المرجع نفسه ، ص 126 .

3 - علي أبو المكارم ، المرجع نفسه، ص 252 .

ثمّ يعلّق علي أبو المكارم بقوله : " ليس ثمّة خبر محذوف ، بل هو مجرد افتراض نحويّ لا أصل له من واقع التعبير اللّغويّ " . وهو يذهب هنا إلى ما ذهب إليه ابن يعيش الذي يرى أنّه " ليس ثمّة خبر محذوف على الحقيقة " ¹

4 - إذا سدّت مسدّه واو المعية (واو المصاحبة الصريحة) ، نحو : كلُّ رجلٍ وضيعته ، و التقدير : كلُّ رجلٍ مع ضيعته مقرونان ؛ والذي دلّ على الاقتران هنا هو ما في الواو من معنى المعية ² ، فحذف الخبر هنا اكتفاءً بالمعطوف ؛ لأنّ معنى الواو هنا كمعنى (مع) وكلّ رجلٍ وضيعته بمعنى : كلّ رجلٍ مع ضيعته ³ .

5 - إذا سدّ مسدّه الحال : أي قبل الحال التي يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ كقولهم :

" ضربي زيدا قائماً " ، أصله : ضربي زيدا حاصلٌ إذا كان زيدٌ قائماً ⁴ .

و نحو: أخطبُ ما يكون الأمير قائماً، والمعنى في المثال الأوّل: " ضربت زيدا قائماً أو أضرب زيدا قائماً ، فالكلام قام باعتبار المعنى ، إلا أنه لا بدّ من توجيه اللفظ نحوياً. ف (ضربي) مبتدأ وهو عبارة عن مصدر مضاف إلى الفاعل و (زيدا) مفعول به للمصدر ، و (قائماً) حال ، وهي التي سدّت مسدّ الخبر.

و لا يصحّ أن يكون (قائماً) خبراً فيرتفع ؛ لأنّ الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأوّل و المصدر الذي هو الضرب ليس القائم ⁵ .

1 - ينظر : علي أبو المكارم ، المرجع نفسه ، ص 252 ، 253 .

2 - ابن هشام الأنصاري ، المرجع نفسه ، ص 126 .

3 - ينظر : علي أبو المكارم ، المرجع نفسه ، ص 253 .

4 - ابن هشام الأنصاري ، المرجع نفسه ، ص 126 .

5 - ينظر : علي أبو المكارم ، المرجع نفسه ، ص 253 .

و لا يصحّ أن يكون حالا من زيد ؛ لأنّه لو كان حالا منه كان العامل فيه المصدر الذي هو (ضربي) ؛ لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبه . ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من صلته، وإذا كان من صلته لم يصح أن يسدّ مسدّ الخبر ؛ لأنّ السدّ مسدّ الخبر يكون حكمه حكم الخبر ، فكما أنّ الخبر كان جزءا غير الأوّل فكذلك ما سدّ مسدّه ينبغي أن يكون غير الأوّل .

وإذا كان الأمر كذلك كان العامل فيه فعلا مقدّرا فيه ضمير يعود إلى زيد (صاحب الحال)، و الخبر ظرف زمان مقدّر مضاف إلى ذلك الفعل و الفاعل ، و التقدير : ضربي زيدا إذا كان قائما، إذن فالحال في موضع نصب متعلّقة باستقرار محذوف ، ثمّ حذف العامل لدلالة الظرف عليه ، ونقل الضمير من الفعل إلى الظرف ، و صار الظرف و ما ارتفع به في موضع مرفوع ؛ لأنّه خبر المبتدأ . فإذا أريد المضي قدر بـ (إذ) ، وإذا أريد المستقبل قدر بـ (إذا) ¹ .

و الأمر نفسه بالنسبة للمثال الثاني؛ إذ أنّ توجيهه كتوجيه المثال السابق .

1 – ينظر : علي أبو المكارم ، المرجع نفسه ، ص 253 .

أغراض حذف الخبر:

تحقق العربيّة أغراضا دلاليّة عند حذفها للخبر، وفيما يلي بيان لها :

- 1 - الدلالة على كمال التحقّق : مثل قول المتنبي [من الوافر] :
 وَمَيْدَانُ الْفَصَاحَةِ وَالْقَوَافِي وَمُمْتَحَنُ الْفَوَارِسِ وَالْخَيُْولِ
 أي: وكائنٌ عندك ميدانُ الفصاحة والقوافي، وكائنٌ عندك ممتحن الفوارس والخيول؛
 فحذف الخبر و متعلّقه (عندك) ليبدلّ على كمال تحقّق هذين الأمرين لدى سيف الدولة ،
 وهما التباري بالفصاحة والشعر في مجلسه، والتّسابق للخيل وفرسانها عنده.¹
- 2 - الدلالة على شدّة الحاجة : مثل قوله تعالى : ((لَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ)) البقرة – 251 . فالتقدير : لولا دفع الله للناس موجودٌ ؛ فحذف الخبر
 للدلالة على شدّة الحاجة إلى فضل الله حتّى لا تفسد الأرض.²
- 3 - الدلالة على التّكثير: مثال ذلك قوله تعالى : ((قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ
 جَمِيلٌ)) يوسف – 83 ، فيبدلّ الحذف هنا على إرادة إكثار الفائدة و تشحيذ الهمم ، للبحث
 الدّقيق عن المعاني التي يحتملها هذا الحذف .
- 4 - الدلالة على الازدراء و الإهمال .³
- 5 - التّوجّع : مثاله قول المتنبي [من الكامل] :
 قَالَتْ وَ قَدْ رَأَتْ أَصْفَرَارِي مَنْ بِهِ وَ تَتَهَدَّتْ فَأَجَبْتُهَا الْمُتَنَهَّدُ⁴

1 - تمام حمد عيد المنيزل، الحذف في النحو العربيّ ، ص 85 .

2 - المرجع نفسه ، ص 85 .

3 - المرجع نفسه ، ص 86 .

4 - المرجع نفسه ، ص 86 .

- 6 - الدلالة على التآدب و الصيانة من الابتذال : مثل قول المتنبي:
- شَدِيدُ البُعْدِ مِنْ شُرْبِ الشَّمُولِ تَرْنُجُ الهِنْدِ أَوْ طَلْعُ النَّخِيلِ¹
- أي: ترنجُ الهند لديك ؛ فحذف الخبر أو ما في معناه ، فدلّ بذلك على التآدب بحضرة ممدوحه.
- 7 - الدلالة على التفحيم و التعظيم: مثل قوله تعالى: ((فلولا فضل الله عليكم و رحمته)) البقرة - 64 ؛ أي : فلولا فضل الله موجودٌ ، فحذف الخبر حتّى يشعر المخاطب بعظمة الله ، و كثير منه و إحسانه.²
- 8 - الاختصار و الاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر: ويكون إمّا بضيق المقام أو بدون ضيق المقام³ كما بيّنه القزويني.
- 9 - تجنب التكرار و الإملال : مثل قول المتنبي [من البسيط] :
- الصَّوْمُ وَالْفِطْرُ وَالْأَعْيَادُ وَالْعُصْرُ مُنِيرَةٌ بِكَ حَتَّى الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ
- أي: حتّى الشمس و القمرُ منيران بك ؛ فحذف الخبر تجنباً للتكرار و ما يصاحبه من تطويل تمجّ من سماعه الأذان .⁴
- 10 - المحافظة على الوزن في الشعر: وهو غرض لفظي كما سبق وأن أشرت.

1 - تمام حمد عيد المنيزل، الحذف في النحو العربي ، ص 87 .

2- المرجع نفسه ، ص 87 .

3 - الخطيب القزويني ، المرجع نفسه ، ص 45، 46 .

4 - تمام حمد عيد المنيزل، المرجع نفسه ، ص 88.

ما يحتمل النوعين:

إذا دار الأمر بين كون المحذوف وكونه خبراً فأيهما أولى؟

قال الواسطي : " الأولى كون المحذوف المبتدأ لأنّ الخبر محط الفائدة " ، و قال العبدى :

" الأولى كونه الخبر ؛ لأنّ التّجوّز في آخر الجملة أسهل ... " ¹

و غالباً ما يكثر بعد الفاء، نحو قوله تعالى: ((فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ)) النساء - 92

ونحو قوله أيضاً: ((فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)) البقرة 184، و قوله : ((فَتَنْظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ))

البقرة - 280 .

و يقدر المبتدأ المحذوف في هذه الآيات ب : الواجب ، أي : فالواجب كذا ، أو فعلية

كذا أو فعليكم كذا .

ويأتي في غيره نحو قوله عزّوجلّ : ((فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)) يوسف - 18؛ و التقدير :

فأمري صبرٌ جميلٌ ؛ فيكون العنصر المحذوف مبتدأ .

أو : فصبر جميلٌ أمثلٌ ؛ فيكون العنصر المحذوف خبراً .

ومثله: ((طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ)) محمّد - 21 ؛ أي: أمرنا طاعة و قول معروف .

أو : طاعة و قول معروف أمثلٌ. ²

ومثله قوله عزّ وجلّ: ((طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ)) النور - 53 ؛ أي الذي يطلب منكم طاعة

معلومة لا يرتاب فيها ، أو : طاعة معروفة أمثل بكم من هذه الأيمان الكاذبة.

و لو عرض ما يوجب التعيين عُمِلَ به ، كما في (نعم الرجلُ زيدٌ) على القول بأنّهما

جملتان؛ إذ لا يحذف الخبر وجوباً إذا سدّ شيء مسدّه ، ومثله: (حبّذا زيدٌ) إذا حمل

على الحذف ، وجزم كثير من النحويّين في نحو (عمرك لأفعلن) و (أيمن الله لأفعلن)

1 - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 2، ص 383 .

2 - ينظر: المرجع نفسه، ص 405، 406 .

3 - المرجع نفسه، ص 383 .

بأنّ المحذوف هو الخبر ، وجوّز ابن عصفور كونه المبتدأ ، ولذلك لم يعدّه فيما يجب فيه حذف الخبر ، لعدم تعيّنه عنده ، لذلك قال : " و التّقدير إمّا قَسَمِي أيمن الله ، أو: أيمن الله قَسَمُ لي ، ولو قدّرت : (أيمن الله قَسَمِي) لم يمتنع ؛ إذ المعرفة المتأخّرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصّحيح " ¹

1 - ابن هشام الأنصاري ، مغني اللّبيب ، ج 2 ، ص 383 .

الحذف في الجملة المنسوخة :

تدخل النَّوَاسِخُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ فَتَحْوِلُهَا إِلَى جُمْلَةٍ مَنْسُوخَةٍ ، سِوَاءَ أَكَانَتْ أَفْعَالًا (كَانَ وَ أَخْوَاتِهَا) أَوْ أَحْرَفًا مِثْبَهَةً بِالْفِعْلِ ، فَتَحْصُلُ تَحْوِيلَاتٌ فِي الْجُمْلَةِ الْمَنْسُوخَةِ تَرْكِيبًا وَ دَلَالَةً ، وَلَكِنَّهَا تَحَافِظُ عَلَى النَّظَامِ الْعَامِ لِلْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ ، فَهِيَ تَتَكَوَّنُ مِنْ مَسْنَدٍ¹ وَمَسْنَدٍ إِلَيْهِ ، وَهَمَا : اسْمُهَا وَ خَبَرُهَا ، وَيَصِيبُ الْحَذْفُ أَرْكَانَ الْجُمْلَةِ الْمَنْسُوخَةِ وَمِنْ النَّوَاسِخِ مَا يَرْفَعُ الْأَوَّلَ وَيُنْصِبُ الثَّانِي ، وَمِنْهَا مَا يَبْقِي الْأَوَّلَ مَرْفُوعًا وَيُنْصِبُ الثَّانِي ، وَفِي كَاتَا الْحَالَتَيْنِ يَكُونُ الْأَوَّلُ اسْمَ ذَلِكَ النَّاسِخِ وَالثَّانِي خَبْرَهُ .

لِذَا قَسِّمَتْ هَذَا الْمَبْحَثُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

أَوَّلًا : الْحَذْفُ فِي جُمْلَةٍ كَانَتْ وَأَخْوَاتِهَا .

ثَانِيًا : الْحَذْفُ فِي جُمْلَةٍ إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا .

ثَالِثًا : الْحَذْفُ فِي جُمْلَةٍ (لَا) النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ .

وَقَدْ اقْتَصَرْتُ عَلَى الْمَرْفُوعَاتِ فِي هَذِهِ الْجُمْلِ : اسْمُ كَانَتْ وَأَخْوَاتِهَا وَخَبْرُ إِنَّ

وَأَخْوَاتِهَا وَخَبْرُ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ .

1 - تمام حمد عيد المنيزل، الحذف في النحو العربي ، ص 90 .

أولاً - الحذف في جملة كان و أخواتها:

يقع الحذف في جملة كان وأخواتها فيصيب إمّا فعلها أو اسمها أو خبرها ، وسأقتصر في هذا المبحث على حذف كان مع اسمها وحذف اسمها باعتباره المرفوع في الجملة .

1 - حذف كان مع اسمها : تحذف كان مع اسمها باطراد ويبقى الخبر ، بعد (لو) و (إن) الشرطيتين جوازا ، كقول الشعر [من البسيط] :

قد قيل إن حَقًّا وإن كَذِبًا فَمَا اعتذارك من شيءٍ إذا قِيلَا

فقد حذفت (كان) مع اسمها في الجملتين : (إن حَقًّا) و (إن كَذِبًا) ، والتقدير : إن كان قولك حَقًّا ، و إن كان قولك كَذِبًا ؛ فحذفت كان مع اسمها و أبقى على الخبر.¹

فقد أصاب الحذف ركني الجملة المنسوخة ؛ وهما الفعل النَّاسخ (كان) واسمه .

ومثله قول الرَّسول - صلى الله عليه و سلّم - : " النَّاسِ مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر "²

فقد حذفت (كان) مع اسمها ؛ إذ أنَّ التَّقدير : إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير ،
وإن كان عملهم شرا فجزاؤهم شرّ .

ومن أمثلة حذفه بعد (لو) قول الرَّسول - صلى الله عليه و سلّم - : " التمس ولو خاتما من حديد " ³

فقد حذفت (كان) مع اسمها ، و التَّقدير : التمس و لو كان الملتمس خاتما من حديد.

1 - تمام حمد عيد المنيزل ، الحذف في النحو العربي ، ص 90 .

2 - المرجع نفسه ، ص 91 .

3 - المرجع نفسه ، ص 91 .

2 - حذف اسم كان وأخواتها :

ذهب أبو حيّان إلى عدم جواز حذف اسم كان وأخواتها لأنّه مشبّه بالفاعل ،
 أمّا (لات) فقد ذهب أكثر النّحويّين إلى جواز حذف اسمها .
 وقد ذهب النّحاة في جواز عملها في مذهبين :

المذهب الأوّل : تعمل

المذهب الثّاني : لا تعمل ؛ وهي فيما ذكر مهملة ، والاسم الذي بعدها إن كان مرفوعاً
 فهو مبتدأ ، وإن كان منصوباً فهو منصوب على إضمار الفعل مثل : لات حين مناص .
 فقدّروا المحذوف بقولهم : لات أرى حين مناص .

وممن أثبت عملها نذكر سيبويه، وقد نقل ابن هشام إجماع العرب على عملها، إلا أنّ
 النّحاة اختلفوا في ذلك .

فقد ذكر الرّازي أنّ لات لا تدخل إلا على الأحيان ، ولا يبرز إلا أحد جزأيهما ، إمّا الاسم
 و إمّا الخبر ، وقال سيبويه : تعمل (لات) عمل (ليس) ، واسمها محذوف وتقديره :
 (الحينُ) ، فيكون التّصوّر بذلك : لات الحينُ حين مناص .

ثانيا : الحذف في جملة إنّ وأخواتها:

يعدّ حذف اسم إنّ و أخواتها أقلّ إذا قورنت بحذف اسم (كان) و أخواتها أو خبرها،
و منه ما حكاه سيوييه من قولهم : : " إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ " برفع (زيد) ، فالتقدير :
إنّه زيدٌ بك مأخوذ ، والمحذوف هنا ضمير الشّان ، ولا يخفى أنّ المحذوف لا يتوقف
عليه إدراك المعنى دون التّقدير المذكور .¹

وقد ذهب ابن الحاجب (ت 646 هـ) إلى أنّ شأن خبر إنّ و أخواتها هو شأن خبر
المبتدأ من حيث كونه مفردا أو جملة ، متحدّا أو متعدّدا ، مثبتا أو محذوفا، ولا يحذف
إلا إذا علم .

ويحذف خبر إنّ في مثل قوله تعالى : ((إنّ الذين كفروا ويصدّون عن سبيل الله
والمسجد الحرام الذي جعلناه للنّاس سواء العاكف فيه و الباد)) الحجّ - 25 ، فقد
ذكر الاسم و هو (الذين) وحذف الخبر وترك تقديره للفهم .²

وورد حذف اسم (كأنّ) المخففة أو خبرها ، كقول الشّاعر [من الطويل] :
ويوما توافينا بوجه مقسّم كأن ظبية تعطو إلى وارق السّلم .³
والتّقدير : كأنّها ظبية ، و هنا يكون اسم (كأنّ) هو المحذوف .
ورويت (ظبية) بالنّصب ، وعلى هذه الرّواية فإنّ ظبية اسم (كأنّ) وخبرها محذوف .

1 - تمام حمد عيد المنيزل ، الحذف في النّحو العربي ، ص 96 .

2- المرجع نفسه ، ص 96 .

3 - المرجع نفسه ، ص 97 .

أمّا حذف خبر إنّ و أخواتها ، فهو جائز ، ولكن شريطة وجود قرينة تدلّ عليه ،
وبيّن ذلك سيبويه بقوله : " إنّ زيّداً وإنّ عمرا " ؛ أي : إنّ لنا ¹.

فقد ورد حذف خبر (إنّ) في قول الأعشى [من المنسرح] :

إنّ محلا وإنّ مرتحلا و إنّ في السّفْر إذا مضوا مهلا

و التّقدير : إنّ لنا محلا وإنّ لنا عنها مرتحلا) .

وورد حذف خبر (لكنّ) في نحو قول الفرزدق [من الطّويل] :

فلو كنت ظبيّا عرفت قرابتي ولكنّ زنجيّا عظيم المشافر

فالتّقدير : (ولكن زنجيا لا يعرف قرابتي) . و منهم من يرفع (زنجيا عظيم المشافر) ،

ويجوز الرّفْع ، وتضمّر الاسم ؛ كأنه قال : " و لكنّك زنجي) .

وحذف خبر (كأنّ) اكتفاءً بدلالة صفته عليه ، كقول النّابغة الذبياني [من الوافر] :

كأنّك من جمال بني أقيش يقعقع خلف رجليه بشنّ

فالتّقدير : كأنّك جملٌ من جمال بني أقيش ، فحذف خبر (كأنّ) ، وهو (جمل) اكتفاء

بدلالة صفته عليه ، وهي شبه الجملة (من جمال) .³

و حذف خبر (لعلّ) في قول معن بن أوس المزني [من الطّويل] :

إذا قلت سيرني إن ليلى لعلّها جرى دون ليلى مائل القرن أعضب

إنّ جميع أنماط الحذف التي وردت سابقا هي حذف جائز ، ولكن قد يكون الحذف

واجبا إذا وقعت بعد الاسم واو المصاحبة ، ومثال ذلك ما حكاه سيبويه :

" إنّك ما و خيرا " ، و (ما) هنا زائدة ، و الكاف اسم إنّ ، والخبر محذوف وجوبا ،

تقديره : (مقترنان) ³ ، فيكون تقدير الكلام : إنّك مع خير .

1 - تمام حمد عيد المنيزل ، الحذف في النّحو العربيّ ، ص 97 .

2 - المرجع نفسه ، ص 98 .

3 - المرجع نفسه ، ص 99 .

ويجب حذف خبر (إنّ) إذا سدّت مسدّه حال ، كقول الشاعر [من البسيط] :
 إنّ اختيارك ما تبغيه ذا ثقة بالله مستظهدرا بالحزم و الجلد
 فكلمة (اختيار) اسم إنّ ، وخبرها محذوف ، لوجود الحال (ذا ثقة) الذي سدّ
 مسدّ الخبر.¹

ثالثا - الحذف في جملة لا النافية للجنس :

حذف خبر لا النافية للجنس جوازي عند الحجازيين لزومي عند التميميين و الطائيين
 على سبيل المثال قوله عزّ و جلّ : ((لا ضير)) الشعراء - 50 .
 ونحو قوله : ((فلا فوت)) سبأ - 51 .

ومنه قول العرب : لا ضرر ولا ضرار ، وقولهم : لا عدوى ولا طيرة ، ومن شواهد
 حذف خبر لا النافية للجنس قوله تعالى : ((و إلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن
 الرحيم)) . وفي هذه الآية أقوال ، فقد اختلف النحاة و المفسرون في تأويل هذه الآية ،
 حتّى أنّ النحاة قد اختلفوا فيما بينهم في تقدير خبر (لا) المحذوف .
 فمن النحاة من يرى أنّ الكلام فيه حذف وإضمار ، والتقدير :
 لا إله لنا إلا الله ، أو : لا إله في الوجود إلا الله .

فشبه الجملة (لنا) أو (فب الوجود) جار ومجرور في محلّ رفع خبر لا النافية
 للجنس .

إلا أنّ الرّازي يرى أنّ الافتراض أو التّقدير الأوّل غير مطابق للتّوحيد الحقّ ، ذلك
 لأنّنا لو قلنا أنّ التّقدير : لا إله لنا إلا الله ، لكان هذا توحيدا لإلهنا ، لا توحيدا للإله
 مطلقا ، فحينئذٍ لا يبقى بين قوله : (و إلهكم إله واحد) و بين قوله : (لا إله إلا هو)
 فرق ، فيكون ذلك تكرارا محضا وإنه غير جائز ، وقد سبق القول أنّه لا يمكن أن يجتمع
 حذف زيادة في نفس التّركيب أو في الجملة .

1 - تمام حمد عيد المنيزل ، الحذف في النحو العربيّ ، ص 99

أغراض الحذف في الجملة المنسوخة :

تعددت أغراض الحذف في الجملة المنسوخة ، وأكثر أغراض الحذف في الجملة

المنسوخة هي أغراض حذف المبتدأ و الخبر ذاتها ... و لعلّ من أبرزها :

1 - التّخفيف : بيّن سببويه ذلك ، فذكر أنّ خبر (كأنّ) يحذف للتّخفيف والاكتفاء بعلم

المخاطب بالمعنى ، نحو قول النّابغة [من الوافر] :

كأنّك من جمال بني أقيش يقعق خلف رجليه بشنّ

فالتّقدير : كأنّك جملٌ من جمال بني أقيش ، فحذف خبر (كأنّ) ، وهو (جمل) اكتفاء

بدلالة صفته عليه ، وهي شبه الجملة (من جمال)¹.

2 - الضرورة الشعريّة : كحذف كان واسمها شذوذا بعد (لدن) .

3 - العلم الواضح بالمخاطب: كقول الرسول - صلى الله عليه وسلّم - : " التمس ولو خاتما

من حديد " ، وقد سبق التفصيل في هذا المثال .

4 - الاختصار والاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر : كقول الشّاعر :

إنّ محلا وإنّ مرتحلا و إنّ في السّفر إذا مضوا مهلا

والتّقدير : إنّ لنا محلا في الدّنيا و إنّ لنا عنها مرتحلا إلى الآخرة².

5 - التّعظيم : مثال ذلك حذف خبر لا التّافية للجنس كما في قولنا : " لا إله إلا الله "

فالخبر محذوف في المثال السّابق ، وتقديره : موجود ؛ فالوجود والكيونة المطلقة

من صفات الله وحده³ .

ويتبيّن أنّ حذف الخبر يدلّ على التّعظيم ، عندما يكون تقديره موجود أو كائن سواءً

في الجملة الاسميّة أو في الجملة المنسوخة .

1 - تمم حمد عيد المنيزل ، الحذف في النحو العربيّ ، ص 102 .

2 - المرجع نفسه ، ص 102 ، 103 .

3 - المرجع نفسه ، ص 103 .

الحذف في الجملة الفعلية :

تتكوّن الجملة الفعلية من ركنين أساسيين هما: الفعل والفاعل ؛ إذا كان الفعل لازماً ، و تتكوّن من مفعول به أو أكثر (فضلات) بالإضافة إلى الرّكنين السّابقين إذا كان الفعل متعدّياً ؛ حتّى يتمّ المعنى ، و " يصيب الحذف عناصر الجملة الفعلية ، سواءً كانت أركاناً¹ أم فضلات "

و عليه فإنّ الحذف الذي يقع في الجملة الفعلية يكون على أربعة أوجه :

1 - حذف الفعل

2 - حذف الفعل و الفاعل معاً

3 - حذف الفاعل

4² - حذف المفعول به

وبما أنّي تناولت الحذف في المرفوعات سأقتصر على حذف الفاعل لوحده ، ثمّ حذف الفعل والفاعل معاً ، فيما يخصّ الجملة المبنية للمعلوم ، وحذف نائب الفاعل في الجملة المبنية للمجهول ، مبيّنة مواضع حذف كل من الفاعل ونائب الفاعل و أسباب الحذف والأغراض التي حققها هذا الأخير ، مقسّمة هذه العناصر على مبحثين .

1 - تمام حمد عيد المنيزل ، الحذف في النحو العربي ، ص 31

2 - ينظر: المرجع السابق ، ص 32

الحذف في الجملة المبنية للمعلوم :

أولاً : حذف الفاعل :

الفاعل ركن رئيسي في الجملة الفعلية لا بد منه ، سواء كان اسماً صريحاً أو ضميراً

¹ راجعاً إلى مذكور ، وقد يكون مضمراً إن دلت عليه قرينة حالية .

فالفاعل هو كل " اسم دلّ على من قام بالفعل أو اتّصف به ، وسبق بفعل مبني للمعلوم

² أو شبهه " *

³ و يعرفه الشيخ مصطفى الغلاييني بأنه " المسند إليه بعد فعل تام معلوم أو شبهه "

إلا أنّ هناك من يرى أنّه " لم يعد كافياً لتحديد النّحاة للفاعل بأنّه الاسم المرفوع الواقع

⁴ بعد الفعل المتصّف بالحدث ، إذ أنّ هذا الحدّ لا يمثّل إلا وصفا شكلياً للفاعل "

و إذا ما حاولنا تعريف الفاعل بدقّة وجب علينا ذكر بعض أحكامه ، إذ يلخصها النّحاة

في سبعة أحكام ، إلا أنّني سأكتفي بذكر أربعة أحكام .

1 - ينظر : سعيد الأفغاني ، الموجز في القواعد ، ص 190

2 - سعيد الأفغاني ، المرجع السابق ، ص 185

* شبه الفعل ؛ نقصد به المشتقات التي تعمل عمل الفعل المبني للمعلوم و هي : اسم الفاعل ، المصدر ، الصفة المشبهة ،

اسم التّفصيل ، إضافة إلى اسم الفعل

3 - مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، ص 295

4 - دليلة مزوز ، الأحكام النّحوية بين النّحاة و علماء الدلالة - دراسة تحليلية - ص 404

فمن أحكام الفاعل ما يلي :

¹ 1 - الرّفْع لوقوعه عمدة الكلام ؛ أي دخوله في دائرة الإسناد"

و بالتّالي يكون رفعه واجبا ، إلا أنّه قد يجرّ لفظا إمّا بإضافته إلى المصدر نحو :
إكرام المرء أباه فرضٌ عليه ؛ أو بحروف الجرّ الزائدة ، نحو : ما جاءني من أحدٍ ،

و نحو قوله عزّوجلّ : " " و كفى بالله شهيد " " النساء - 79

2 - وجوب وقوعه بعد المسند ، إذ يرتّب بعد الفعل عند الجمهور ، فإن تقدّم على معموله صار مبتدأ ، و الجملة التي بعده تقع خبراً له فاعلها ضمير مستتر يعود عليه .

3 - وجوب الحضور اللفظي أو التقديري للفاعل ، حتّى تكتمل معادلة الإسناد لا بدّ
³ من مسند (حكم) و مسند إليه (فاعل) محكوم عليه .

حيث يرى الشّيخ مصطفى الغلايينيّ أنّه لا بدّ منه في الكلام ، فإن ظهر في اللفظ فذاك هو وإلا فهو ضمير راجع إمّا لمذكور أو لما دلّ عليه الفعل ، ويستشهد بقوله - صلى الله عليه و سلّم - " لا يزني الزّاني حين يزني وهو مؤمن ، و لا يشرب الخمر حين يشربها ⁴ و هو مؤمن "

و أورد أمثلة أخرى تمّ فيها حذف الفاعل لوجود قرائن ، سأفصّل فيها في مواضع
حذف الفاعل

1 - دليّة مزوز ، الأحكام النّحوية بين النّحاة و علماء الدّلالة - دراسة تحليليّة - ص 404

2 - ينظر : مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربيّة ، ص 296

3 - ينظر : مصطفى الغلاييني ، المرجع السابق ، ص 296 ، و : دليّة مزوز ، الأحكام النّحوية بين النّحاة
و علماء الدّلالة ، ص 404

4 - ينظر: مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربيّة ، ص 297

4 - تحقيق شرط المطابقة بين الفعل و الفاعل في الإفراد والتنثية والجمع والتذكير¹ و التانيث* .

مواضع حذف الفاعل :

يحذف الفاعل في المواضع التالية :

1 - يحذف لإشعار مقابله به ، مثل قول الشاعر (كثير عزة) [من الطويل] :

أقول إذا ما الطير مرّت سحيقة لعلك يوماً فانتظرت أن تنالها

أدرك من أمّ الحكيم غبطة بها خبرتني الطير أم أتى لها

؛ لأنّ ذكر (أم) بعد همزة الاستفهام التي وليها أن لا أدرك و التقدير : أم أتى لها

²أحد الضدين يشعر بأنّ ثانيها هو المراد

فلاحظ أنّ الفاعل المحذوف كان عبارة عن مصدر مؤول (ألا أدرك) قد دلّ عليه

مقابله (الفعل أدرك) الواقع بعد استفهام ، لذا فلا حاجة لذكره لتجنّب تكرار بما أنّ مقابله

قد دلّ عليه ، كما أنه حقّق إيجاز العبارة وقد أسهم أيضاً في المحافظة على الوزن .

2 - يجوز حذف الفاعل عند استحضاره في الذهن لذكر فعل ناصب لا يصلح إلا له

كقول الشاعر [من المتقارب] :

³لقد علم الضيف والمرملون إذا اغبرّ أفقٌ وهبت شمالاً

فقد حذف فاعل الفعل (هبت) والذي يقدر بـ : (الرّيح) ، وأغنى عن ذكره استحضاره

في الذّهن عند ذكر الفعل (هبت) و ذكر الحال (شمالاً) فكان ذلك بمثابة التصريح بالرّيح

1 - دليلة مزوز ، الأحكام النحوية بين النحاة و علماء الدلالة - دراسة تحليلية - ، ص 404 .

2 - تمام حمد عيد المنيزل ، الحذف في النحو العربي ، ص 49 ، 50

3 - المرجع نفسه ، ص 50

- 3 - إذا دلّ عليه الكلام ، و ذلك كإجابة عن الأسئلة ، كقولك في جواب : " هل جاء
¹سليم؟ " : " نعم ، جاء " ؛ أي : نعم ، جاء سليم .
 ، أي : لا ، لم يحضر أخي .²وكقولك : " لم يحضر " لمن سألك : " هل حضر أخوك ؟ "
 فحذف الفاعل في كلا المثالين ، لأنه معلوم ؛ فقد دلّ عليه الكلام .
- 4 - إذا دلّ عليه المقام ، نحو قوله عزّ و جلّ : (كلاً إذا بلغت التراقي) القيامة - 26
 أي : إذا بلغت الرّوحُ التراقي .
 ونحو قول الشّاعر [من الطّويل] :
 إذا ما أعرنا سيّداً من قبيلة ذرا منبر صلى علينا وسلّما
³إذا ما غضبنا غضبة مضرية هتكنا حجاب الشّمس أو قطرت دما
 موضع الحذف في هذين البيتين، قول الشّاعر: " قطرت دما " ؛ والتقدير : قطرت السيوف
 دما .
- 5 - إذا دلّ عليه الفعل :نحو قوله - صلى الله عليه و سلّم - : " لا يزني الزّاني حين يزني
³وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن "
 فحذف الفاعل لمّا دلّ عليه الفعل ، و تقدير الكلام : "... و لا يشرب الشارب الخمر "

1 - مصطفى الغلاييني ، جامع الدّروس العربيّة ، ص 297.

2 - ينظر: تمام حمد عيد المنيزل ، الحذف في النّحو العربيّ ، ص 50 .

3 - مصطفى الغلاييني ، جامع الدّروس العربيّة ، ص 297 .

- 6 - إذا دلّت عليه الحال : نحو قول الشاعر (سوار بن مضرب) [من الطّويل] :
- إذا كان لا يرضيك حتّى تردّني إلى قطريّ ، لا أخالك راضيا
- تقدير الكلام : إذا كان ما تشاهده منّي لا يرضيك ؛ فحذف اسم كان لما دلّت عليه الحال،¹ وكذلك فاعل الفعل (يرضيك) ضمير يعود إلى ما دلّت عليه الحال
- 7 - إذا كان الفاعل فاعل مصدر ، فإنّه يحذف وجوبا ، نحو قوله عزّو جلّ : (أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً ذا مقربةٍ) البلد - 14 ، 15
- ففاعل المصدر (إطعام) محذوف .

- 8 - في الاستثناء : نحو : ما قام إلا فاطمة ، لأنّ الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف ؛ إذ التقدير : ما قام أحد إلا فاطمة ، فلما حذف الفاعل تفرّغ الفعل لما بعد² (إلا) ، فرفع ما بعدها على أنّه فاعل في اللفظ لا في المعنى
- 9 - يحذف في حالة إذا كان فاعل فعل مسند إلى ضمير المخاطبة (أنتِ) أو ضمير المخاطبين (أنتم) مؤكّداً بالنون ، فإذا كان المضارع مسنداً إلى ياء المخاطبة أو واو الجماعة

خاتمة :

- توصّلت من خلال هذا البحث إلى مجموعة النتائج ، من أهمّها :
- أنّ الحذف ظاهرة لغوية يتميز بها كلام العرب شعرا ونثرا، كما يبرز في القرآن الكريم والحديث النبويّ الشريف .
 - الحذف هو أن يسقط المتكلم من كلامه حرفا أو كلمة أو جملة أو أكثر من ذلك، ليحقّق أغراضا بلاغية بشرط أن يدلّ على المحذوف دليل أو قرينة .
 - تداخلت مصطلحات أخرى مع الحذف في الاستعمال كالإضمار والاستغناء .
 - تنوّعت طرائق النحويّين في تقدير المحذوفات ، فقدّروا الحذف فيما كان عمدة من الكلام ، كما قدّروه فيما هو فضلة .
 - للحذف حالتان : حالة وجوب وحالة جواز .
 - ثمة عناصر مقامية ومقالية تسهم في تحديد العنصر المحذوف؛ فللحذف أسباب وشروط ، بعضها يعود إلى غرض المتكلم (مقامي) وبعضها يكون من أجل الكلام (مقالي).
 - تكمن ضرورة الحذف في طلب الخفة على اللسان وسعة الكلام و الاختصار.
 - اهتمام البلاغيين أكثر من غيرهم بما يحقّقه الحذف من دلالات باعتباره نوعا من أنواع المجاز ، كما أنّ للحذف نصيب وافر في الدراسات النحوية ؛ لأنّه يرتبط بالتركيب التي هي محور الدراسة النحوية.
 - اعتماد النحاة على التقدير في معرفة العنصر المحذوف .
 - من أهمّ الأغراض التي يحقّقها الحذف في المرفوعات ما يلي :
- العلم الواضح بالمحذوف
الجهل بالمحذوف
صيانة اللسان عن التلّفظ بالمحذوف .

الدّالة على صدمة نفسيّة ، مفرحة أو محزنة .

الدّالة على التّكثير.

الدّالة على التّحقير.

الدّالة على الازدراء و الإهمال.

الدّالة على التّهويل و التّخويف.

الدّالة على التّنزيه .

الدّالة على التّعجيل و الإسراع .

الاختصار و الإيجاز.

التّخفيف .

قائمة المصادر و المراجع :

- 1 - القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، الوكالة العامّة للتّوزيع - دمشق، الطّبعة الأولى ، 1405 هـ
- 2 - أبو بكر بن سهل بن السّراج ، الأصول في النّحو ، الجزء الأوّل ، تحقيق : عبد الحميد الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، د - ط ، د - ت .
- 3 - أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزّمخشريّ ، أساس البلاغة - الجزء الأوّل ، تحقيق : محمّد باسل عيون السّود ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، الطّبعة الأولى ، 1998 .
- 4 - أبو عثمان بن جني ، الخصائص - المجلّد الأوّل ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، منشورات محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، الطّبعة الثالثة ، 2003 .
- 5 - أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور الإفريقيّ المصريّ ، لسان العرب - المجلّد الرابع ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، الطّبعة الأولى ، د - ت .
- 6 - جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، الجزء الأوّل ، تحقيق : أحمد شمس الدّين ، منشورات محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، الطّبعة الأولى ، 1998 .
- 7 - جمال الدّين بن هشام الأنصاريّ ، مغني اللّبيب - المجلّد الثّاني ، إشراف و مراجعة : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، الطّبعة الثّانيّة ، 2005 .
- 8 - جمال الدّين بن هشام الأنصاريّ ، شرح قطر النّدى و بلّ الصّدى ، تح : محمّد محي الدّين عبد الحميد ، مطبعة السعادة - مصر ، ط - 11 ، 1963
- 9 - دليلة مزوز ، الأحكام النّحويّة بين النّحاة وعلماء الدّلالة - دراسة تحليليّة - ، عالم الكتب الحديث للنّشر و التّوزيع ، الأردن ، د - ط ، 2011 .

- 10 - هادي أحمد فرحان ، الدّراسات اللّغويّة و النّحويّة في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيميّة دار البشائر الإسلاميّة ، بيروت - لبنان ، ط - 1 ، 2001 .
- 11 - طاهر سليمان حمودة ، ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغويّ ، الدار الجامعيّة للطباعة و النّشر و التّوزيع ، الإسكندريّة - مصر ، د - ط ، 1998 .
- 12- محمود مطرجي ، في النّحو و تطبيقاته ، إعداد:مكتب الدّراسات و التّوثيق، دار النّهضة العربيّة ، بيروت - لبنان، ط - 2 ، 2008 .
- 13 - مصطفى شاهر خلوف ، أسلوب الحذف في في القرآن الكريم و أثره في المعاني و الإعجاز ، دار الفكر للنشر و التّوزيع ، الأردن - عمّان ، الطبعة الأولى ، 2009 .
- 14 - مصطفى الغلابيني ، جامع الدروس العربيّة ، تحقيق : مازن علي الشيخ محمّد ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ،بيروت - لبنان ، د- ط ، 2007 .
- 15 - سيبويه ، الكتاب - الجزء الثاني ، تعليق : إميل بديع يعقوب ، منشورات محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، 1999 .
- 16 - سعيد الأفغاني ، الموجز في قواعد اللّغة العربيّة ، دار الفكر ، د - ط ، د - ت .
- 17 - عبد القاهر الجرجاني ، أسرار البلاغة في علم البيان ، تحقيق : عبد الحميد الهنداوي، منشورات محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، الطّبعة الأولى ، 2001 .
- 18 - عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تحقيق :عبد الحميد هنداوي، منشورات محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، 2001 .
- 19 - علي أبو المكارم ، الحذف و التّقدير في النّحو العربيّ ، دار غريب للنّشر و التّوزيع، القاهرة - مصر ، الطبعة الأولى ، 2008 .
- 20 - علي فراحي ، الآراء النّحويّة و الوظائف الإسناديّة من خلال مفتاح العلوم للسكاكي، دار الكوثر - الجزائر ، د - ط ، 2013 .

21 - فاضل صالح السّامرائي ، معاني النّحو - الجزء الأوّل، شركة العاتك لصناعة الكتاب - القاهرة ، د - ط ، د - ت .

22 - تمام حمد عيد المنيزل ، الحذف في النّحو العربيّ ، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعيّة للنّشر و التوزيع ، دار اليازودي ، الأردن - عمان ، الطّبعة الأولى ، 2012.

23 - الخطيب القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، تحقيق : محمّد عبد القادر الفاضلي، شركة أبناء شريف الأنصاري للطّباعة و النّشر و التّوزيع ، المكتبة العصريّة - صيدا ، بيروت - لبنان ، د - ط ، 2009 .

الفهرس :

* إهداء

* شكر و عرفان

* مقدّمة

* الفصل الأوّل : دراسة استقصائيّة لظاهرة الحذف

- تعريف الحذف : 02

لغة 02

اصطلاحا 03

- موقف النّحاة من ظاهرة الحذف 05

- الحذف بين الحقيقة و المجاز 07

- اصطلاحات متداخلة 09

- أسباب الحذف 18

- شروط الحذف 23

- أغراض الحذف 25

الأغراض العامة 26

الأغراض الخاصّة 29

* الفصل الثاني : الحذف في الجملة الاسميّة

• حذف المبتدأ 34

جوازا 36

وجوبا 38

41.....	- أغراض حذف المبتدأ
45.....	• حذف الخبر
45.....	جوازا
46.....	وجوبا
50.....	- أغراض حذف الخبر
52	- ما يحتمل النوعين
54	• الحذف في الجملة المنسوخة
55	أولاً : الحذف في جملة كان و أخواتها
57	ثانياً: الحذف في جملة إنّ و أخواتها
59	ثالثاً: الحذف في جملة لا النافية للجنس
61	- أغراض الحذف في الجملة المنسوخة
62.....	* خاتمة
65.....	* قائمة المصادر والمراجع
69	الفهرس